



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم اجتماع حضري



نمط السكن العمودي ومدى ملائمته للأسرة في المجتمع

الحضري

_ دراسة ميدانية لعينة من الأسر بحي 08 ماي 1945 ولاية الوادي _

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع حضري

إشراف الأستاذة :

د.بن فرج الله بخته

من إعداد الطلبة :

سناء عدائكة

فاطمة بن غريبي

لجنة المناقشة

مؤسسة الإنتساب	الصفة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا	أ/ حبيب الود
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا	د/ بن فرج الله بخته
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	عضوا مناقشا	أ/ نبار ربيحة

الموسم الجامعي : 2017/2016



{ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِمَّنْ بَطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ لَا

تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ

وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ { 

- سورة النحل الآية: 78 -

صدق الله العظيم

شكر:

نحمد الله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل والصلاة والسلام على من لا نبي بعده فما

بقي إلا أن نشكر الله سبحانه وتعالى مسير الأمور ولا إله إلا هو.

ولنا الشرف العظيم أن نتقدم بالشكر الخاص والخالص إلى كل من:

✓ الأستاذة الفاضلة (بن فرج الله بخته) التي تفضلت علينا بقبول الإشراف على هذا

العمل، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وآرائها السديدة.

✓ إلى زميلنا فريد عدائكة.

✓ إلى الأستاذ بالنور يوسف.

✓ إلى كل سكان حي 8ماي 1945 الذي قدموا لنا يد العون.

✓ إلى كل أساتذة وطلبة علم الاجتماع كافة التخصصات وخاصة علم الاجتماع

الحضري.

✓ إلى كل من ساهم معنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة باللغة العربية:

إن البحث الذي قدمناه (مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر) من المواضيع المهمة والشائعة التي تتدرج ضمن تخصصنا " علم الاجتماع الحضري".

تحت عنوان :نمط السكن العمودي ومدى ملائمته للأسرة في المجتمع الحضري

التساؤل الرئيسي هو:

هل النمط السكن العمودي ملائم للأسرة السوفية في الوسط الحضري ؟

التساؤلات الفرعية :

هل السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاث غرف ملائمة

للأسرة السوفية في المجتمع الحضري؟

هل التخطيط للسكن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسرة السوفية في المجتمع الحضري؟

أما فرضيات الدراسة تتمثل فيما يلي :

فرضية العامة :

نمط السكن العمودي ملائم للأسرة السوفية في الوسط الحضري

فرضيات الجزئية :

السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاث غرف ملائمة

للأسرة السوفية في المجتمع

التخطيط للسكن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسرة السوفية في المجتمع الحضري لولاية

الوادي

نمط السكن يتماشى مع الطابع الثقافي للأسرة السوفية في المجتمع الحضري

المنهج:

لقد تطرقنا في هذا الموضوع عن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لموضوع الدراسة

حيث تسعى الدراسة إلى وصف الخصائص مجتمع البحث ونحاول إبراز العلاقة بين مختلف

التغيرات وتنتهي بوصف وتحليل البيانات المختلفة والوقوف على حيثيات الدراسة

أدوات جمع البيانات :لقد اعتمدنا في دراستنا على مايلي:

الاستمارة:وهي تقنية تستخدم في جمع البيانات لما تتميز به من شمول وإشباع وسهولة

المعالجة الكمية واستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة،وتشمل على جملة من الأسئلة

المباشرة،وقد تمحورت على عدد من الأسئلة الموزعة على المحاور التالية:

المحور الأول: يشمل على بيانات عامة تتعلق بالبيانات الشخصية وتضمنت على سبعة أسئلة

المحور الثاني: يشمل بيانات خاصة حول خصائص المسكن ومدى ملائمتها لنمط الأسرة وحجمها وضم هذا المحور خمسة عشرة سؤال

المحور الثالث: يشمل بيانات خاصة بمدى ملائمة السكن العمودي والعلاقات الاجتماعية للأسرة السوفية وقد ضم عشرة سؤال

المحور الرابع: يشمل بيانات خاصة حول مواقف العينة حول السكن في العمارة وقد ضم خمسة أسئلة

Résumé:

La recherche que nous avons présentée (note de l'obtention du diplôme de certificat Neil Masters) des sujets importants communs qui relèvent de notre spécialité « de » sociologie urbaine.

Sous le titre: modèle de logement vertical et l'adéquation de la famille dans la communauté urbaine

La question principale est:

Est-ce le style vertical logement adéquat pour la Sophian familiale dans les zones urbaines?

Sous-questions:

Il est le logement dans les nouveaux bâtiments comprenant des logements de deux ou trois chambres adaptées aux familles Sophian dans la société urbaine?

Est-ce que vous prévoyez pour le logement prend en compte les caractéristiques de la famille Sophian dans la société urbaine?

Les hypothèses de l'étude sont les suivants:

Le principe général:

Modèle vertical logement adéquat pour la Sophian familiale dans les zones urbaines

hypothèses partielles:

Logement dans de nouveaux bâtiments comprenant des logements de deux ou trois chambres pour la famille dans la communauté Sophian

La planification du logement tient compte des caractéristiques de la famille Sophian dans la communauté urbaine du mandat de la vallée

modèle de logement est compatible avec le caractère culturel de la Sophian familiale dans la société urbaine.

approche:

Nous avons abordé le sujet de l'approche descriptive et analytique est le mieux adapté au sujet de l'étude où l'étude a pour but de décrire les caractéristiques de la communauté de la recherche, et nous essayons de mettre en évidence la relation entre les divers changements et se termine par une description et une analyse des différentes données et se tenir sur le bien-fondé de l'étude

outils de collecte de données: Nous avons adopté dans notre étude sur les points suivants:

Forme: une technique utilisée dans la collecte de données en raison de son exhaustivité et la satisfaction et la facilité de traitement et de l'utilisation quantitative des méthodes statistiques différentes, et inclure un certain nombre de questions directes, a mis l'accent sur un certain nombre de questions réparties sur les thèmes suivants:

Le premier axe comprend des données générales relatives aux données personnelles incluses sept questions

Le deuxième axe: Comprend des données privées sur les caractéristiques du logement et les qualités pour le style et la taille de la famille inclus cet axe quinze question.

Axe III: comprend l'étendue verticale appropriée du logement et les relations sociales des données spécifiques de Sophian familiale a inclus dix questions

Axe IV: Comprend des données privées sur les positions des échantillons sur le logement en architecture a inclus cinq questions

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	شكر
ب	ملخص الدراسة بالعربية
د	ملخص الدراسة بالفرنسية
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
02	مقدمة
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
06	1- إشكالية الدراسة
07	2- فرضيات الدراسة
08	3- أهمية موضوع الدراسة
08	4- أهداف الدراسة
08	5- أسباب اختيار الموضوع
09	6- المفاهيم الأساسية للدراسة
09	7- الدراسات السابقة
الفصل الثاني: ماهية النمو الحضري	
14	تمهيد
15	1- مفهوم النمو الحضري
17	2- التطور التاريخي للنمو الحضري
20	3- نظريات تحليل النمو الحضري

26	4-عوامل النمو الحضري
28	5-النمو الحضري في الجزائر
29	6-عوامل النمو الحضري في الجزائر
32	7-مشكلات النمو الحضري في الجزائر
34	خلاصة
الفصل الثالث: مشكلة السكن	
36	تمهيد
37	1-تعريف السكن
38	2-شروط السكن الملائم للسكن الأدمي
40	3-وظائف السكن
41	4-أهمية السكن
43	5-استخدامات السكن
47	6-طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر
47	7-الصيغ السكنية بالجزائر
53	خلاصة
الجانب الميداني	
الفصل الرابع: الجانب المنهجي	
56	تمهيد
57	1-منهج الدراسة
57	2-أدوات جمع البيانات
58	3-مجالات الدراسة
60	4-أساليب المعالجة الإحصائية
61	خلاصة
الفصل الخامس: تحليل النتائج	

63	1-تفريغ البيانات وتحليلها
83	2-تحليل الفرضيات
86	الخاتمة
87	الاقتراحات والتوصيات
89	قائمة المراجع والمصادر
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
30	النمو الحضري في الزيادة السكانية في الجزائر	01
45	الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف	02
46	المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد	03
50	مساهمة الدولة حسب المدخول الشهري للزوجين	04
63	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	05
64	توزيع أفراد العينة حسب السن	06
64	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	07
65	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	08
66	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي	09
66	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	10
67	عدد الأشخاص العاملين بالأسرة	11
67	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم	12
68	توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد أسرتهم	13
69	توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة	14
69	توزيع أفراد العينة حسب مدى الرضا عن مساحة المسكن	15
70	توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن	16
70	مكان الإقامة السابق لأفراد العينة	17
71	عدد الغرف بالمسكن	18
72	يبين كيفية المسكن	19
72	نوعية المسكن قبل الانتقال للسكن الحالي	20
72	كيفية موقع السكن	21
73	مدة الإقامة في السكن	22

73	كيفية ملائمة عدد الغرف وأفراد الأسرة	23
74	إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن	24
74	مدة استغراق الحصول على سكن	25
75	مدى الاستقرار في المسكن	26
75	مدى الشعور بالراحة والحرية داخل المسكن	27
76	المكان المفضل لتجمعهم لتناول الوجبات	28
76	علاقات أفراد الأسرة فيما بينهم	29
77	كيفية تبادل الأسر زيارات مع الأقارب	30
77	مدى الشعور بالانزعاج عندما يزورك احد الأقارب	31
78	علاقة الأسرة مع الجيران	32
79	أفراد العينة وما إذا كان السكن العمودي يساعد على تربية الأطفال	33
79	أفراد العينة وما إذا كان السكن العمودي يساعد على انعزالهم من الأسرة	34
79	المشاكل التي تعاني منها الأسرة القاطنة بمسكن في العمارة	35
80	أفراد العينة حسب المسكن الملائم لهم	36
80	آراء أفراد العينة حول السكن في العمارة	37
81	آراء أفراد العينة في العلاقات الاجتماعية بالسكن في العمارة	38
81	المشاكل التي تعاني منها الأسرة عند السكن في العمارة	39
82	نوع السكن الملائم للأسرة السوفية	40

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	رسم توضيحي لنظرية الدوائر المترابطة	الشكل رقم (01)
25	رسم توضيحي لنظرية القطاعات	الشكل رقم (02)
25	رسم توضيحي لنظرية النوايات المتعددة	الشكل رقم (03)
63	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	الشكل رقم (04)
66	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي	الشكل رقم (05)
68	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم	الشكل رقم (06)
69	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة	الشكل رقم (07)
70	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن	الشكل رقم (08)
71	دائرة نسبية تبين عدد الغرف بالمسكن	الشكل رقم (09)
73	دائرة نسبية تبين كيفية موقع السكن	الشكل رقم (10)
77	دائرة نسبية تبين علاقات أفراد الأسرة فيما بينهم	الشكل رقم (11)
80	دائرة نسبية تبين المشاكل التي تعاني منها الأسرة القاطنة بمسكن في عمارة	الشكل رقم (12)
82	دائرة نسبية تبين نوع السكن الملائم للأسرة السوفية	الشكل رقم (13)

المقدمة

مقدمة:

لقد كان صراع الإنسان في البداية مرتبط بأهداف معيشية أولية للحفاظ على بقائه، ثم انتقل وانصب اهتمامه في تطوير وتحسين ظروف حياته المادية مما جعله يشعر بالأمن والاستقرار، هذا ما دفعه إلى الارتقاء بتفكيره إلى مستوى نوعي، ومن اللافت للنظر أن الانتشار الهائل للمدن ارتبط لدى الكثير من الباحثين الاجتماعيين بمظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية وشيوع الفقر والانحراف والجريمة حيث يقطن ما يقدر ثلث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة مزدحمة، وهم يعانون الاكتظاظ الشديد وفي سكنات دون مستوى المعيار العلمي والفني لها، إضافة إلى الإمكانيات الهزيلة للحصول على الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، مما يؤدي إلى انتشار نسب عالية من الأمراض والأوبئة الفتاكة في الأوساط الحضرية.

كما أصبحت الحياة الحضرية بالمدينة الجزائرية كغيرها من مدن العالم الثالث معقدة وستتعد مستقبلًا أمام استمرار حملة من المشاكل التي تؤثر على شكل ودينامكية المدن، فيعتبر المسكن العمودي من البناءات الفوضوية وتؤدي إلى انعدام الرفاهية في المساكن، وذلك نتيجة لغياب التخطيط السكاني.

ولكن مع كل هذا ورغم الأهمية التي يتسم بها المسكن إلا أنه لا قيمة له ولا جدوى منه دون المرافق والخدمات التي تكمله وتجعله مكان يوفر السكنية والراحة لقاطنيه بشكل كامل وتام، هذه الخدمات تتجسد في الماء والكهرباء والغاز وغيرها من الحاجيات المكملة للمسكن، ومن هنا تتجلى مشكلة عويصة تتمثل في ما إذا كانت السلطات المعنية أو الدولة تراعي هذا الجانب من الكماليات الضرورية إن صح التعبير بالنسبة للمسكن بنطاق أوسع.

وفي بلدنا الجزائر نلاحظ هذا المشكل جليا في أرض الواقع حيث أن الدولة تقوم بانجاز الأحياء السكنية والتجمعات الحضرية لكن يبقى هناك نقص وقله اهتمام أو إهمال جانب التهيئة الحضرية لهذه التجمعات أو حتى داخل المسكن الواحد.

ومن أجل هذا ارتأينا في اختيار هذا الموضوع الذي جاء بعنوان " نمط السكن العمودي ومدى ملائمته للأسرة في المجتمع الحضري بولاية الوادي وقد كان حي 8 ماي 1945 كنموذج لهذه الدراسة وهذا لمعرفة مدى ملائمة نوعية السكن.

وحتى يتحقق هذا المسعى ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى خمسة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: خاص بموضوع الدراسة حيث تناولنا تحديد مشكلة الدراسة، الفرضيات المصاغة، وأهمية وأهداف الدراسة ودواعي اختيار الموضوع والمفاهيم الأساسية للدراسة والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

فيما يخص **الفصل الثاني:** الذي جاء بعنوان مداخل نظرية في النمو الحضري حيث تطرقنا إلى ماهية النمو الحضري والتطور التاريخي له، وعوامل النمو الحضري والنمو الحضري في الجزائر ومشكلات النمو الحضري في الجزائر.

أما **الفصل الثالث:** تناولنا مشكلة السكن، تعريف السكن وشروطه وكذا السكن الملائم للسكن الأدمي ووظائف السكن وأهميته واستخداماته، ثم طبيعة الأزمة السكنية في الجزائر والصيغ السكنية بالجزائر.

الفصل الرابع: خاص بمجال الدراسة وإجراءاته المنهجية، تناولنا فيه المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات ومجالات الدراسة.

الفصل الخامس: وهو الفصل الأخير والخاص بعرض وتحليل نتائج الدراسة، وتتم فيه تفرغ البيانات المستقاة من الميدان وتحليلها واستخلاص النتائج وقد ضم الفصل أيضا قائمة المراجع والمصادر المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق.

الجانِب النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أهمية موضوع الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

سادساً: المفاهيم الأساسية للدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة

أولاً: الإشكالية:

تشهد المدن في وقتنا الحاضر تطوراً كبيراً في كل الجوانب الأمر الذي أدى إلى تعقد النمط العمراني للمدينة، حيث أن هذه الأخيرة تتشكل وتتوسع نتيجة تداخل وتشابك عوامل عديدة أبرزها العوامل المكانية، النمو الديمغرافي، والزيادة الطبيعية والعوامل الاقتصادية والثقافية... الخ.

فالجزائر باعتبارها من العالم النامي هي الأخرى كباقي البلدان العربية تعاني من مشكلة الإسكان مقارنة بالنمو الديمغرافي فهي سجلت عجزاً في عدد السكنات، فقد بلغ عددها لسنة 2003 حوالي 5793300 شقة لعدد سكان مقدر بـ 32 مليون نسمة، فهي تسعى لإتباع سياسات وخطط تتماشى مع الزيادات السكانية لتخفيف من حدة المشكلة آخذة بعين الاعتبار المقاييس الجمالية والصحية.

كما اتجه الكثير من الباحثين والمختصين خلال الربع الأخير من هذا القرن إلى دراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو والتوسع السريع للمدن وأما عن النمو من مشكلات اجتماعية مختلفة فمنهم من بحث في الجانب الاقتصادي و منهم من درس الناحية المكانية ومنهم من اهتم بالنواحي النفسية والاجتماعية.

وفي ظل التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل الآن وما يتبعه من مشاكل ومخاطر من كل الجوانب، ولإزالة الكثير من الناس يبحثون عن مساكن يلجئون إليها لحماية أنفسهم من المشاكل الطبيعية والاجتماعية وغيرها وتحسين أوضاعهم المعيشية.

فالمسكن يأتي في الدرجة الثانية من أولويات الحياة بعد الغذاء وهو المكان الذي يقضي فيه الإنسان معظم وقته ويرعى أسرته ويستعيد قواه ليباشر عمله من جديد غير أنه عندما لا تتوفر هذه الحاجة الضرورية والملحة في حياة الإنسان أو أنها تتوفر ولكنها ضمن شروط غير لائقة فإنه لا يمكن توقع سوى العواقب الوخيمة على الفرد والمجتمع بل وعلى البيئة بصفة عامة، لذلك يحتل المسكن أهمية كبرى لدى أرباب العائلات والمسؤولين كونه أحد المؤثرات الأساسية المحددة والموجهة للنمو والرفق الاجتماعي دون إغفال للمرافق والتجهيزات المختلفة الضرورية عند تشييد المسكن من شبكات، مدارس، مصحات... الخ لما لها من دور وأهمية لرفق الفرد وبالتالي المجتمع.

وباعتبار بلدنا من الدول النامية فهي لازلت تعاني لحد الآن من النمو الديمغرافي الذي ينتج عن مشكلة في نقص المساكن وعجز في توفير السكنات، أصبحت المساكن

تعاني من الاكتظاظ نتيجة كثرة الأولاد داخل المنزل الواحد ونتيجة سوء التخطيط من طرف الدولة، حيث نجد في بعض الأحيان أسرتين أو أكثر في مسكن واحد أو بعض أفراد الأسرة في غرفة واحدة، كل هذا تفقد الإنسان كرامة المسكن، وزيادة على ذلك هناك أسر تكونت حديثا محتاجة هي أيضا إلى السكن لبناء حياتها والاستقرار.

وبالرغم من الجهود المبذولة والبرامج التي وضعتها الدولة التي تسعى من خلالها لتحقيق التنمية، ضلت مدن الجزائر على تشييد وبناء مساكن خاصة بهم، وبالتالي يذهب الكثير منهم إلى الإيجار في مساكن غير لائقة، ومفتقرة لأدنى ضروريات الحياة . وعلى غرار مدن الوطن تبقى مدينة الوادي تعاني من تأزم في السكن رغم سعي السلطات المعنية والسياسات المرتبطة بالقطاع من حدة هذه المشكلة التي لازلت تعرقل سير التنمية داخل المدينة.

• التساؤل الرئيسي هو:

هل نمط السكن العمودي ملائم للأسرة السوفية في الوسط الحضري؟

• التساؤلات الفرعية:

- هل السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاثة غرف ملائمة للأسرة السوفية في المجتمع الحضري؟

- هل التخطيط للسكن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسرة السوفية في المجتمع الحضري؟

- هل نمط السكن يتماشى مع الطابع الثقافي للأسرة السوفية في المجتمع الحضري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

نمط السكن العمودي ملائم للأسرة السوفية في الوسط الحضري.

الفرضيات الجزئية:

- السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاثة غرف ملائمة للأسرة السوفية في المجتمع الحضري.

- التخطيط للسكن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأسرة السوفية في المجتمع الحضري لولاية الوادي.

- نمط السكن يتماشى مع الطابع الثقافي للأسرة السوفية في المجتمع الحضري.

ثالثا: أهمية الدراسة:

يحتل الموضوع أهمية كبيرة على مستوى الأسرة والمجتمع لأن الظروف السكنية الجيدة تؤثر إيجابيا على أفراد الأسرة والعكس صحيح، فبرداءة الظروف السكنية يكون التأثير سلبي وفي كل المجالات وتفتقد الأسرة وظيفتها الأساسية وهي إنتاج لأفراد صالحين للمجتمع، دون إهمال الدور الذي تؤديه المرافق والخدمات الواجب توفرها في الأحياء السكنية من الراحة للأفراد الساكنين، بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في وضع إستراتيجية مستقبلية للسكن.

رابعا: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف البحث كما يلي:

- 1-الكشف عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة.
- 2-تشخيص مشكلة السكن.
- 3-محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري وانعكاسه على تأزم السكن.
- 4-محاولة تفسير هذه الظاهرة سوسولوجيا.
- 5-الوصول إلى نتائج واقتراحات في ما يخص موضوع الدراسة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

1-أسباب ذاتية:

يعتبر موضوع نمط السكن العمودي ومدى ملائمته للأسرة في المجتمع الحضري بولاية الوادي من أهم المواضيع، وهذه المشكلة تعاني منها اغلب المدن الكبيرة والمتوسطة ونظرا لأهميته ارتأينا لمعالجة هذا الموضوع بمدينة الوادي.

2-أسباب موضوعية:

- هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تمس المنطقة.
- المساهمة لإيجاد حلول لمشكل السكن.
- نقص الدراسات السوسولوجية في هذا الموضوع ولدينا رغبة في تدعيم هذه الدراسة ضمن تخصصنا.

سادسا: المفاهيم الأساسية للدراسة:

1_النمو الحضري: النمو يقصد به التزايد نمواً أو تزايد الشيء ما يضاف إليه كازدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة.

ويعرف العالم وارث تويسيون ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها الحركة التي تقوم أساساً أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجماً¹.

- **التعريف الإجرائي للنمو الحضري:** هو عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر بمعنى التخلي عن خصائص وسمات أهل الريف والتخلي بصفات أهل الحضر.

2_ السكن : هو المكان الذي يأوي إليه الفرد بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وهو حق من حقوقه².

- **التعريف الإجرائي للسكن:** هو المأوى الذي يلجأ إليه الإنسان بحيث يكون ذلك المكان الذي ينبغي أن يتوفر على شروط كذلك محلاً للسكنية والخلود للراحة لإعادة النشاط ليوم جديد.

- **مشكلة السكن:** وهي من المشكلات التي يفرزها النمو الحضري السريع نتيجة لارتفاع نسبة التحضر والنمو الديمغرافي وزيادة الهجرة الريفية... الخ مما ينتج عنه تدهور الأوضاع السكنية للأسر وبالتالي يخلق تكس مستمر داخل البيت.

سابعا: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة منارة تنير طريق الباحث لاستخلاص ما قد يثري رصيده المعرفي ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها ورأينا أنها تثري بحثنا هي كالتالي :

الدراسة الأولى:

سهام وناسي 2009/2008

النمو الحضري وعلاقته بمشكلة السكن والإسكان

دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن

وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته

على تآزم مشكلات السكن والإسكان، وقد كان تساؤل الدراسة كالتالي:

¹ أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، د س، د ط، ص 6.

² حسين رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، د ط، ص 95.

هل النمو الحضري السريع الناتج عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية والعامل الاقتصادي المتمثل في تحسين المستوى المعيشي له علاقة بمشكلات السكن والإسكان؟
الفرضية الرئيسية:

يؤدي النمو الحضري السريع إلى مشكلة في السكن والإسكان.
وتدرج الفرضيات الجزئية المستمدة من واقع مجتمع البحث فيما يلي:
1- ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية.
2- تكمن أزمة السكن بمدينة باتنة في عدم استجابة مخططات السكن للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان من خلال عدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميماتها للخصائص المميزة للسكان المقيمين فيها.
3- الخلفية الاجتماعية والثقافية للسكان المقيمين بالمناطق الحضرية الجديدة هي السبب في الأزمة.

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أدوات جمع البيانات: الملاحظة، المقابلة والاستمارة واعتمدت على العينة العشوائية المنتظمة.
وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي: إن مشكلة السكن في مدينة باتنة تكمن في عدم استجابة مخططات السكن للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان، وعدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميماتها للخصائص المميزة للسكان المقيمين فيها.¹
الدراسة الثانية:

روابي سناء 2009/2008

النمو الحضري وعلاقته بمشكلات النقل الحضري

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دراسة تنقلات السكان في مناطق المحيط الحضري، وقد كان تساؤل الدراسة كالتالي:

هل النمو الحضري له علاقة بمشكلات النقل الحضري؟
الفرضية الرئيسية:

النمو الحضري له علاقة بمشكلات النقل الحضري.

¹ وناسي سهام، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009.

وتتدرج الفرضيات الجزئية المستمدة من واقع مجتمع البحث فيما يلي:

- 1_ النقل يعتبر مسالة ضرورية وملحة بالنسبة للتجمعات الحضرية.
 - 2_ ارتباط الحركة التنقلية للسكان بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسونها.
 - 3_ الكثافة السكانية المتزايدة لها علاقة وثيقة بمشكلات تنقل السكان.
- واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وكانت أدوات جمع البيانات: الملاحظة، المقابلة وجمع البيانات من الوثائق.

وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي: الزيادة السكنية داخل مدينة باتنة مرتبطة أساسا بالنمو الطبيعي وحركة الهجرة الوافدة إليها من داخل إقليم الولاية وخارجها جعلتها تتميز بنمو حضري ذو وتيرة متسارعة لم تتوافق مع إمكانيات المدينة مما أدى إلى تضخم هذه الأخيرة وعدم قدرتها على استيعاب الزيادات خاصة في السنوات الأخيرة.¹

الدراسة الثالثة:

حفيظي ليليا 2009/2008

المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري

دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم (07) المدينة الجديدة _ علي منجلي _

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مشكلة الإسكان الحضري وما يصاحبه من مشاكل كذلك تبيان النظريات والأبحاث الميدانية التي حاولت دراسة الموضوع وتشخيص واقعه وكذلك معرفة العلاقة بين إنشاء المدن الجديدة وعملية الحد أو التقليل من مشكلة الإسكان الحضري، وقد كان تساؤل الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى استطاعت المدينة الجديدة الحد من مشكلة الإسكان الحضري؟

وتتدرج التساؤلات الجزئية المستمدة من واقع مجتمع البحث فيما يلي:

1_ ماهي خصائص البناء العمراني والاجتماعي في المدينة الجديدة وهل اثر على عملية تكيف السكان داخلها؟

2_ ماهي وضعية السكن والتجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة؟

3_ هل ساهمت في عملية جذب السكان لها؟

¹ رواجي سناء، النمو الحضري وعلاقته بمشكلات النقل الحضري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009.

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعملت الباحثة العديد من التقنيات كالأستماره والمقابلة والملاحظة والتحليل الإحصائي للجدول، واختارت العينة العشوائية المنتظمة.

وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي: تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية والاجتماعية لسكانها، حيث تبين أن هناك علاقة ارتباطية بين عملية التكيف في الوسط الجديد والخصائص العمرانية والاجتماعية للسكان، وان كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب السكان لها، حيث أن هناك علاقة ارتباطية بين ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة وعملية استقطاب السكان إليها¹.

¹ حفيطي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة-علي منجلي-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

الفصل الثاني: ماهية النمو الحضري

تمهيد

أولاً: مفهوم النمو الحضري

ثانياً: التطور التاريخي للنمو الحضري

رابعاً: عوامل النمو الحضري

ثالثاً: نظريات تحليل النمو الحضري

خامساً: النمو الحضري في الجزائر

سادساً: عوامل النمو الحضري في الجزائر

سابعاً: مشكلات النمو الحضري في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

يعتبر النمو الحضري أو التمدن كما يطلق عليه بعث الباحثون بأنه اكبر المشاكل في وقتنا الحالي حيث أن الدول السارية في طريق النمو سجلت في الآونة الأخيرة درجة مفاجأة من التحضر تتمثل في الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى موجات بشرية نزحت إلى الأرياف، فالنمو الحضري هو العملية التي تتم بها زيادة السكان في المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف إلى حياة حضرية أو عن طريق الهجرة، و لهذا التغيير عدة عوامل وأسباب اقتصادية، ثقافية واجتماعية.

أولاً: مفهوم النمو الحضري:

قبل التطرق إلى تعريف النمو الحضري يجب علينا تعريف مصطلح النمو وبعدها التطرق إلى بعض التعاريف المتعلقة بالنمو الحضري.

1- تعريف النمو:

- لغة: يعني تزايد الشيء، ما يضاف إليه أو يؤول إليه¹.
- اصطلاحاً: فيعني ما يؤول إليه الشيء يقال تام النمو إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعاً كبيراً، وبصفة عامة فالنمو يعني الانتقال من حالة إلى حالة أخرى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية أو عمرانية.
ويرتبط النمو بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي والعمراني والاقتصادي².

وبعد التطرق إلى مفهوم النمو يجب علينا التمييز بين التضرر و الحضريّة.

2- التضرر: يشير مفهوم التضرر إلى انتقال أو تحول سكان الريف إلى المدينة والاستقرار فيها، وما يترتب على هذا الانتقال من تغير في خصائص السكان الريفيين، سواء على مستوى عاداتهم الاجتماعية أو تقاليدهم، وكذلك التغيرات في النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تتفاوت بين الزراعة والتصنيع وكذا في استعمالات الأرض وأنماط البناء والمواصلات، وبذلك ينطوي التضرر على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ترافق عملية الانتقال³.

وعرفه عبد المنعم نور على انه يشير إلى الدلالة على عملية من عمليات التغيير الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي، أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدينة.

3- الحضريّة: أو ما يعرف بالتمدن، وهي تشير إلى عمليات التغير الاجتماعي، التي يتم من خلالها اكتساب الناس أنماط الحياة الحضريّة، فهي تدل على نمط الحياة التي يتميز بها المجتمع أو طريقة حياة الناس في المدينة، و ترتبط الحضريّة بمصطلح التحديث الذي يهتم بشكل رئيسي بما تتجزه المجتمعات من تطورات مادية ومن أقراط في الاستهلاك⁴.

¹ محمد عاطف غيث: علم الاجتماع دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط ، 1974، ص107.

² احمد بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، د ط، د س، ص6.

³ محمد عياصرة ثامر: مدخل إلى التخطيط الحضري، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان، ط1، 2015، ص 144.

⁴ محمد عاطف غيث: نفس المرجع، ص144.

وحسب فادية عمر الجولاني: هي طريقة الحياة أو أسلوبا خاصا للمعيشة¹.

4- تعريف النمو الحضري:

النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه كزيادة مساحة الأرض بفضل الطبيعة².

ويعرفه عالم الديمغرافيا وارن توبسون W. Thopson ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها³.

كما عرفه البعض بأنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطابع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن⁴.

يرى الدكتور السيد عبد العاطي السيد أن هناك اختلاف في معدلات التوازن بين السكان.

والموارد على العكس من النمو الحضري الغربي حيث أن هناك توازن ملحوظ بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة وكشف عن عامل طردي للسكان من جوانب الريف مقابل عامل جذب لهم من خلال ما توافر في المراكز الصناعية من موارد وفرص عمل والذي وجد فيه الفائض السكاني فرصة أوسع للهجرة لمناطق أخرى لم تستغل بعد أن كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مرفوقا بعامل طردي فقط دفع سكان الريف للإقامة في المدن وكان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات الكثافة للمدن النامية ما يفوق الموارد المتاحة وما يزيد الموقف صعوبة أن مثل هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستيعاب نموها السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم بمعدلات سريعة وأكثر خطورة⁵.

¹ فادية عمر الجولاني : علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، د ط ، 2000، ص ص 44-45.

² احمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتب البناء، القاهرة، د ط، د س، ص6.

³ فاروق زكي يونس: علم الاجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، علم الكتب، القاهرة، د ط، 1972 ، ص 23.

⁴ عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، د ط، 1966 ، ص 23.

⁵ السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1999، ، ص 223.

كما عرفه عبد المنعم نور إلى أن النمو الحضري هو انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية قصد الإقامة الدائمة كما يقصد به انشغال الناس بغير الزراعة¹.

في حين ذهب عبد اللطيف بن اشهو على أنه الزيادة الديمغرافية بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل². كما يشير النمو الحضري إلى تزايد أعداد ونسب سكان المدن واتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة مساحة المدينة. ومهما يكن الاختلاف بين العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم عندما يستخدمون مصطلح النمو الحضري يقصدون بيه الزيادة الطبيعية والهجرة و هي خصائص أكدها جميع من درس النمو الحضري.

ثانيا: التطور التاريخي للنمو الحضري³:

يتمثل التطور التاريخي للنمو الحضري في نشأة المدن وتطورها عبر المراحل التاريخية المتتابعة ويمكن تلخيص هذه المراحل في أربعة مراحل تاريخية أساسية لتحليل النمو الحضري.

1- المرحلة الأولى: مرحلة الفولك :

هي مرحلة ما قبل التحضر، امتدت منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض حتى سنة 5500 قم، تقريبا ذلك التاريخ الذي عرفت فيه البشرية أول أشكال الاستقرار الحضري، في هذه المرحلة اجتمع سكان العالم في مجتمعات -فولك- وهي عبارة عن جماعات صغيرة ذات اكتفاء ذاتي، تعتمد على الصيد والقنص والجمع والالتقاط وكانت لا تعرف حياة الاستقرار الدائم.

وعرف مجتمع الفولك بعض مظاهر النظام التي ارتكزت على أساس العادات والتقاليد، مثلت فيها التجمعات (العشائر أو القبائل) الوحدة الاجتماعية المسيطرة، ومن ثم نظمت العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة وحدها، والزعامة والضبط الاجتماعي على أساس العادات والتقاليد وفي ظل هذه الظروف وغيرها لم يعرف مجتمع الفولك أهدافا اجتماعية ذات المدى البعيد.

¹ عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، دار القاهرة، د ط، 1974، ص 30.

² عبد اللطيف بن اشهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد قاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، 1989، ص 152.

³ السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1974 ، ص ص 113 - 115.

2- المرحلة الثانية: مرحلة التحضر المبكر:

تمثل هذه المرحلة أول- ثورة حضرية- شهدها التاريخ البشري فيها تغير وجه الحياة الإنسانية من مرحلة جمع والتقاط الغذاء إلى عملية إنتاجه، وفيها عرفت حياة الاستقرار والتوطن الدائم في مكان معين، تبدأ هذه المرحلة من سنة 8000 ق.م تقريبا وبدأت بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وعموما فقد سجلت هذه المرحلة الأولية للنمو الحضري عددا من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مثلت في نظر بعض الباحثين من أمثال: جوردون تشايلد Gorodon childe معايير أو شواهد أساسية للبدايات الأولى للنمو الحضري منها:

- ظهور مستوطنات كبيرة الحجم كثيفة السكان.
- ظهور طبقة من الحرفيين والصناع وغيرهم من الأفراد الذين يتفرغون تماما للأعمال غير الزراعية.
- فرض الجزية والضرائب على المزارعين، متمثلة في شكل حبوب أو منتجات زراعية.
- إقامة المباني والمنشآت الضخمة والعمامة التي ترمز إلى تركيز القوة السياسية والاقتصادية، من خلال تركيز فائض الإنتاج الزراعي.
- ازدهار النشاط التجاري واتساع نطاقه بما يتجاوز الحدود المحلية للمدينة.
- ظهور الجماعات المتحضرة بسبب تطور نسق التدرج الطبقي الاجتماعي لم تعرفه مجتمعات الفولك من قبل.
- تأكيد عامل مكان الإقامة" أو "الموقع" بدلا من عامل القرابة كأساس للعضوية أو المواطنة. وقد كشفت المدن المبكرة عن نوع من التماسك أقرب إلى التضامن العضوي الذي يستند على التكامل والاعتماد الوظيفي المتبادل بين الأفراد.
- وقد تميزت أيضا بعمليات الهجرة الاستيطانية الاستعمارية وتتكون الإمبراطورية اليونانية ندخل النمو الحضري مرحلة أخرى جديدة تميزت بتطور في وسائل النقل، وفي بعض الصناعات، فكان بدوره دافعا لنمو العديد من المستوطنات الحضرية بمعدل الحجم والكثافة السكانية لم يعرف من قبل، فقد تضافرت عدة عوامل مثل التوسع المكاني والطرق الميسرة والموانئ والسكك المزودة بإمكانيات أحدث أدت كلها إلى زيادة التطور التجاري وبالتالي إلى مزيد من النمو الحضري، مثلا في إنشاء المدن الجديدة ...، وقد ظل اتجاه

النمو الحضري يسير بطريقة مستمرة حتى انه رغم انقسام الإمبراطورية إلا ثلاث حكومات ملكية إلا أن موجه النمو الحضري ظلت مستمرة وبطريقة ملحوظة.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الأحياء الحضري:

تمتد هذه المرحلة من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى حدوث ما يعرف بالثورة الصناعية، وقد شهدت هذه الفترة عصر ظلام حضري لكن مع مرور الوقت استطاعت بعض المدن أن تسترد بعض ما فقدته من أهمية سياسية واقتصادية ودينية، وامتد إلى أنحاء أوروبا لتقوم على دعائمه ما عرف بالثورة الصناعية التي أرخت لمرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري.

وبقدر ازدهار النشاط التجاري وتوسعه في هذه المرحلة بقدر امتداد النمو الحضري في قارة أوروبا، حيث اندمجت الأعداد المتزايدة من السكان في أعمال التجارة والحرف وكان النمو الحضري ذاته مشروطا بتلك الحماية التي يتمتع بها التجار الحرفيون آنذاك، وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد المستوطنات الحضرية أو المدن الصغرى.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة التحضر السريع:

مع بداية القرن السادس عشر، بدأت مرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري نشطت فيها بعض العوامل التي بلغت من قوة تأثيرها على معدلات النمو الحضري درجة من الوضوح جعلت الكثير من المؤرخين يطلق عليها اسم "التوازن"، أولى هذه التوازن الثورة الزراعية، حيث اقترن النمو الحضري بالتحول من الأعمال والأنشطة الزراعية إلى العمل الصناعي والتجاري وأنشطة الخدمات التي بدأت في الازدهار في المراكز الحضرية الصناعية، ثم تلتها الثورة التكنولوجية التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق البارزة للنمو الحضري في العصر الحديث، وكان لزاما لكي تصبح المدن أكثر من مجرد مراكز دينية وإدارية حدوث ثورة تكنولوجية وأخرى تنظيمية، إذ أن نمو كثير من المدن وتحضر مناطق عديدة في كثير من بلاد العالم كان بسبب الاكتشافات العلمية والاختراعات الميكانيكية التي تتابع ظهورها، ويعتبر النقل من أبرز الاكتشافات العلمية تأثيرا وفاعلية في تحديد مسار النمو الحضري الحديث، هذه الاكتشافات وما صاحبها من تغيرات على منتجات عدة كانت بمثابة القوى الجاذبة التي مكنت من تزايد أعداد المهاجرين إلى المدينة، حيث ارتبط النمو الحضري في هذه المرحلة الحديثة بزيادة كفاءة وسائل النقل، ذلك أن المدن تعتمد على

التجارة وتطوير الأسواق العالمية، ومن ثم كان لزيادة كفاءة وسائل النقل لمسافات بعيدة أثرها الواضح في دفع النمو الحضري خطوات أبعد.

اقترن النمو الحضري أيضا، بالتغيرات الجذرية الحاصلة في الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة، الأمر الذي انعكس بوضوح على بنائها الإيكولوجي، وقد احتل التصنيع مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضري والتغيير الإيكولوجي من ناحية أخرى.

أما آخر مداخل النمو الحضري فقد تميزت بظاهرة التخلخل السكاني للمدينة كاتجاه مضاد لظاهرة التركيز السكاني، التي تميزت بها المراحل المبكرة للنمو الحضري الحديث. وبالتالي لم تعد المدينة مركزا للجذب السكاني بل العكس وظهرت مناطق المحيط بالمدن الكبرى من ضواحي وأطراف حضرية ومدن تابعة .

وقد ساعد تقديم وسائل النقل البري ممثلا في استخدام السيارات الخاصة والعمامة التزام الكهربائي والأنفاق، وتمهيد الطرق على التقليل من اثر عامل المسافة المكانية في تحديد حجم المدينة، وشعت على انتشار الأنماط الحضرية لاستخدام الأرض في ما وراء الحدود التقليدية والرسمية للمدن والمراكز الحضرية الكبرى، مما اوجد نوعا من الاتصال الوثيق بين المدينة ومناطق المحيط.

وبهذا يكون ما يبدو للوهلة الأولى على أنه تخلخل سكاني، قد يظهر في حقيقة الأمر انه إعادة توزيع سكان الحضر داخل الإقليم المترو بوليتي.

ثالثا : نظريات تحليل النمو الحضري:

1- نظرية الدوائر المترازمة¹ :

قدم ارنست برجس إسهاما متميزا يكشف عن تأثر بالغ بالسيكولوجيين الأوائل، وعرض إسهامه هذا في كتابه "نمو المدينة" فقد كان مهتما بتطوير النظرية الايكولوجية ولكي يقيمها حاول وضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي مستخدما في ذلك خريطة ايكولوجية لمدينة شيكاغو كأساس لبحثه.

ولكي يحقق أهدافه عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها في المكان و لقد انطلق في ذلك من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول، تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ثم تنخفض تدريجيا بالبعد عن المنطقة المركزية، ثم بعد ذلك فكرة أساسية أخرى هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول إليها تبلغ أقصاها فيقلب

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيرة: الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ط 1998، ص ص 20-21،

مدينة أخرى مؤداها إن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات، أو نطاقات متناقصة ومتحدة المراكز، وفي مناطق متتابعة كالتالي:

أ- منطقة الأعمال المركزية؛

ب- المنطقة الانتقالية أو التحول؛

ج- منطقة سكن العمال؛

د- منطقة سكنية أفضل؛

هـ- المقر اليومي أو الضواحي.

أ- **منطقة الأعمال المركزية:** تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة وتشكل النواة الحيوية اقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا فهي ملتقى طرق المواصلات، وأكثر أجزاء المدينة التي تسهل الوصول إليها، كما تدور فيها أكثر نشاطات المدينة كثافة، وتكثر فيها المسارح ودور السينما، والمتاجر المتخصصة والفنادق الكبرى والإدارات والمكاتب التجارية والبنوك، وقد أدت أفضلية الموقع في منطقة الأعمال المركزية وسهولة الوصول إليه إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها، وهذا السبب الذي دفع برجس إلى القول أن الأعمال التي تحقق ربحا مرتفعا نسبيا وتستخدم الأرض بكثافة هي التي تمكنها أن توجد في المنطقة الأولى.

ب- **المنطقة الانتقالية أو التحول:** يؤدي التوسع والنمو العمراني الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الانتقالية للتغير المستمر، وتتميز بالكثافة السكانية والانخفاض الملحوظ في الدخل الفردي، وانتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك الاجتماعي، كما يسودها أحوال سكنية متدهورة، حيث تكثر الأكواخ والمنازل القديمة، وتنتشر مخازن السلع والبضائع والمصانع، والغرف المفروشة للإيجار.... أما ساكني هذه المنطقة فهم على الخصوص الأقليات العنصرية والأثنية، المهاجرون الجدد، الأفراد دون مأوى والهامشيين، وبسبب أن السكن والمهن التي توجد في المنطقة الانتقالية مرفوضة اجتماعيا فإنها توصف عادة بالانحلال والفساد الخلقي والفيزيقي، وحسب نظرية برجس فإن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا، مدخلا لعمليات الغزو والاحتلال على حساب المنطقة الثانية التي تتوسع وتغزو هي الأخرى المنطقة الموالية¹.

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيرة: الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، د ط، 1998، ص ص 23-

ج- **منطقة سكن العمال**: يقطن هذه المنطقة العمال ذوي الياقات الزرقاء وأصحاب المهن الكتابية و أطفال المهاجرين ،لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشة أطفالهم ودفعهم لصعود السلم الاجتماعي.

د- **منطقة سكنية أفضل**: تتضمن هذه المنطقة مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق الجميلة والعمارات وبعض فنادق الإقامة ويسكن هذه المنطقة ذوي الياقات البيضاء وأصحاب المهن وصغار المنظمين.

هـ- **منطقة السفر اليومي أو الضواحي**: تقع منطقة السفر اليومي خارج حدود المدينة، وتمثل منطقة سكنية لذوي الدخول المرتفعة، كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة، تتكون من الطبقات العليا والعليا الوسطى كما أن معظم سكانها من الذين يقومون برحلة العمل اليومي.

وهكذا أوضحت نظرية برجس أن المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر، وتمثل هذه الحلقات مناطق متتابعة من الامتداد الحضري أما بالنسبة للموقف الامبريقي لنظرية برجس فقد حاول صياغة نموذج مثالي لدراسته نحو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان.

أول ما يمكن أخذه عن برجس انه لم يكن يتوقع عند صياغته للنموذج المثالي أن نمط الدوائر المترازة يوجد في كل مدينة¹ ومازال النموذج الذي قدمه يثير تساؤلات لم تقدم لها إجابات مع وجود ثغرات و نقاط ضعف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.

• التحديد التعسفي لحدود المناطق.

• عدم التحقق الامبريقي لنموذج برجس.

• محدودية تعميمية.

• اختيار برجس للمتغيرات الإيكولوجية.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية الدوائر المترازة اغلبها صادرة عن أصحاب الإيكولوجيا الحضرية وتتمثل هذه الانتقادات بمحدودية نموذج-برجس المثالي-وانطوائه على ثغرات ونقائص حيث كشف ميلا إليهان أن هذا النموذج يفتقر إلى الحدود الواقعية، وتتم

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة: نفس المرجع ، ص ص 25-26.

وضع الحدود بين المناطق بطريقة تعسفية لا تعكس حقيقة التمثيل الواقعي للاستخدام الاجتماعي للأرض.

وبالاستناد إلى دراسات امبيريقية ووجهت انتقادات أخرى منها¹ :

- ليس ضروريا أن تكون المنطقة المركزية ذات شكل دائري.
- الإسكان المتداخل فقد يوجد في كثير من أجزاء المدينة.
- موضع الصناعة الثقيلة الذي اعتبره برجس عامل تشويه قد لا يكون كذلك في بعض المدن.

- لا توجد الصناعة في المناطق الانتقالية فقط.

إن نموذج الدوائر المتراكزة مطابق لواقع بعض المدن الأمريكية في مرحلة نمت بسعة كبيرة نتيجة للهجرة لذلك وجه لها انتقادات مطابقة هذا النموذج للواقع، وبذلك توصل النقاد إلى أن هذه النظرية تحتاج إلى كثير من التعديل الذي يفرضه التوزيع الايكولوجي ونظام النقل والمواصلات بالإضافة إلى اعتبارات أخرى.

2- نظرية القطاع:

ظهرت هذه النظرية في بداية الثلاثينات كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية برجس، ولقد تحقق ذلك حينما قدم هومر هويت إطارا تصوريا يحاول فيه تحديد النمط الايكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع بعد دراسته 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن وممراتها و تتخلص في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة لا حلقات² وأوضح هويت أن تحديد سكنى القطاعات أو سكنى الطبقات الاجتماعية يعتمد على القيم الإيجارية، ولكي يتضح الأمر درس بصفة خاصة متغير الدخل واتضح له أنما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد، وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة إلى الأطراف ويترتب المناطق السكنية إلى قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة:

- أ- قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم الأعمال ذوي الدخل المحدودة.
- ب- قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخل المتوسطة.
- ج- قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأغنياء ذوي الدخل المرتفعة.

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيرة: الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، د ط، 1998، ص ص 27-28
² عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، ليبيا، 1981، ص 139.

واستنادا إلى الفهم الخاص الذي قدمه هويت لنمو المدينة، أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ونظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات ، كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة.

أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية القطاع هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط إيكولوجي محدد يعكس مع بعض المدن في فترة تاريخية معينة إضافة إلى إغفاله للبعد التاريخي بحيث ينحصر تطبيقها على بعض المدن الأوروبية، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

3- نظريه النوايا المتعددة:

ظهرت هذه الأخرى بسبب الانتقادات الموجهة إلى نظرية الدوائر المتركرة والقطاع، نادى بهذه النظرية هاريس وألمان وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد وان كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها¹، وقد أشار هاريس وألمان إلى أن، هناك أربعة عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة -قيام النوايا- في المدينة وهي كالاتي²:

أ-تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة، توجد في أجزاء محددة من المدينة.

ب- تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد.

ج-تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة.

د- لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة الشيء الذي يدفعها للبحث عن مواقع أقل مرغوب به وذات إيجار منخفض.

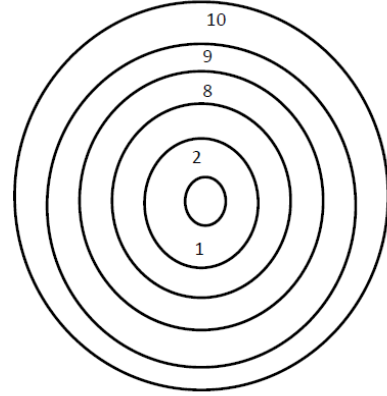
ويذكر الباحثان أمثلة عن النوايا كالنواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية ونواة تجارة الجملة والصناعات الحرفية بالقرب من النواة الرئيسية كذلك نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وتوزع حول هذه النوايا مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط والدخل العالي.

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيرة: الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، د ط، 1998، ص 31.

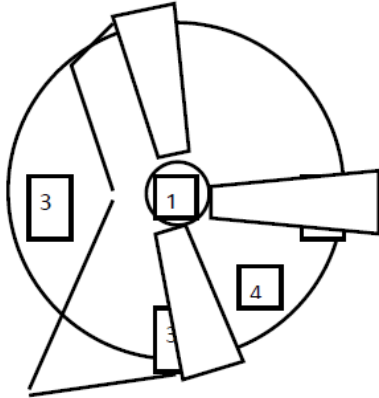
² عبد المنعم شوقي ، نفس المرجع، ص 142.

تلت هذه النظريات نظريات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تفسير نمو المدينة مثل نظرية المكان المركزي، نظرية أقطاب النمو ونظرية وسائل الاتصال و الاستقطاب الحضري و كل نظرية تعتمد على عوامل وأسباب تفسر نمو المدن والأشكال التي تتخذها¹.

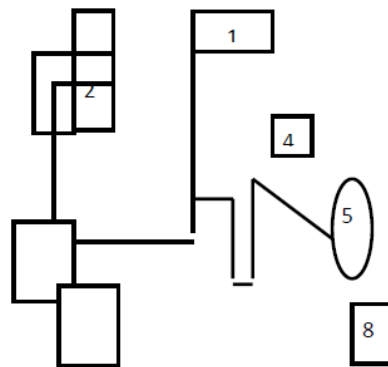
الشكل رقم (01) رسم توضيحي لنظرية الدوائر المتركرة



الشكل رقم (02) رسم توضيحي لنظرية القطاعات



الشكل رقم (03) رسم توضيحي لنظرية النوايا المتعددة



رابعاً : عوامل النمو الحضري:

1- عامل الصناعة:

¹ حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيرة: الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، د ط، 1998، ص ص 32-

تميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية في العالم ونموها ووصول كثير من المدن إلى مرتبة " المدينة " الميتر بولتيانية ثم المدينة العظمى ونظرا لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع ونتيجة لما تحدثه من آثار عدم الاتساق الايكولوجي للمدن فان هذه الأخيرة أدت إلى ظهور ما يسمى بالأحياء الغير منظمة.

إن سياسة التوطن الصناعي المتبعة من طرف العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث ساهمت في خلق فجوة بين الريف و المدينة والتي لم تستطيع هذه الدول التوفيق بين النمو الصناعي والنمو الحضري مما نجم عنه العديد من المشاكل الاجتماعية، ورجع " عاطف غيث" النمو الحديث التحضير الكبير في مناطق العالم إلى الثورة الصناعية وذلك لان اختراع الوسائل التقنية واستخدام الطاقة ونظام المجتمع الحديث الذي أدى إلى اجتذاب عدد كبير من الناس سكنت في مناطق صغيرة من حيث المساحة وعالية من حيث الكثافة¹. ويقول جمال حمدان علينا أن ندرك أن ثورة البترول في العالم العربي تعني مدنا أولا قبل أن تعني سكان بالمعنى العام فمن أهم الحقائق البشرية المعاصرة في منطقتنا أن الثورة العمرانية التي حركها البترول في العالم الغربي كانت ثورة مدينة أولا ثم ثورة سكانية إذ أن النمو السكاني المضطرب في الدول العربية تشجيع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الصناعات الاستهلاكية وخاصة أنها إنتاج لرؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، وكذلك يتوفر لتوزيع إنتاجية أسواق تتسع مع النمو الحضري، ومن أمثلة التركيز الصناعي في المدن العربية ما نلاحظه في بغداد حيث يتركز 90 بالمائة من صناعات العراق².

2- الهجرة:

في الحقيقة إن ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أدت دورا مهما في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم وبرز تأثير هذا العامل بشكل شديد في كثير من المدن التي تعرضت لتدفق المهاجرين³.

وقد أدت هذه الهجرة إلى زيادة سكان الحضر بدرجة وصلت نسبتها إلى أكثر من أربعة أخماس السكان إذ أسهمت بدور كبير في زيادة النمو الحضري، كما أدت نتائجها إلى

¹ لوجي صالح الزوي: علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة فار يونس، بنغازي، ط1، 2002، ص ص 133-134.

² عزت عبد الكريم و آخرون، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط1، ص ص 139-141.

³ عبد القادر القيصر، الهجرة من الريف إلى المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1992، ص 133.

إحداث خلل شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف وحدوث تضخم حضري في المدن¹.

وبالرغم من ذلك فإن الهجرة ساهمت في نمو المدن وتكاثرها أعدادها وسكانها زادوا خاصة في الدول النامية حيث الفروق بين المناطق الحضرية والريفية التي تستهل بعوامل الطرد بين المناطق الريفية وعوامل الجذب من المناطق الحضرية وقد ساهمت الهجرة بنسبة تتراوح بين 50% و 76% من النمو السكاني في المناطق الحضرية الكبيرة في معظم الدول النامية، والجدول التالي يوضح أن الهجرة من الريف إلى المدن ما زالت تمثل دورا مهما في النمو الحضري في بعض المدن في الدول النامية².

وباعتبار الهجرة تتم على نطاق كبير في كثير من البلدان منها واليها وتقوم الحكومات بالتدخل لتنظيمها إذ أصبحت الهجرة من السياسات العليا للدول المتخلفة إذ تضع لها حدود وتفرض عليها القيود³.

تتجلى عوامل النمو الحضري كما جاءت على يد محمد عاطف غيث فيما يلي:

الثورة الزراعية: تتكون المدينة أساسا من أشخاص لا يرتبط عملهم ارتباطا مباشرا بالعمل في الأرض ومع ذلك فإن نمو المدن مرتبط ارتباطا لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية، ففي حالة إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية و توجيهها نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية والقيام بأنواع من الخدمات التي تميز الحياة في المدينة، فكلما ازدادت الإنتاجية مقايسة بالعامل الواحد في النظام الزراعي، ازدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين وخاصة من وجهة نظر مواد الطعام الأساسية.

الثورة التكنولوجية: ويعد هذا العامل المسؤول عن النمو الحديث للمدن وعن تحضير كثير من المناطق في كثير من بلاد العالم، كون أن لاختراع الوسائل الفنية القادرة و استخدام الطاقة اثر مباشر على نمو الإنتاج الكبير وقيام نظام المصنع الحديث الذي استطاع اجتذاب أعداد كبيرة من الناس فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة المتزايدين الذين بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأرض طالما سمع الفائض

¹فتحي أبو عيانه، دراسة في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، د ط، ص ص 197-199.

² عبد القادر القيصر، نفس المرجع السابق، ص ص 269-270.

³ عبد الحميد فراح : الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، جامعة القاهرة، 1980، د ط، ص 80.

في الإنتاج الزراعي بذلك لذلك ربط علماء الاجتماع بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث.

الثورة التجارية: نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسن من وسائل النقل وزاد من حجم التبادل، الأمر الذي يسمح للمدن بالنمو في ضل ظروف كانت تمنع في الماضي ظهورها ونموها إلى جانب الكفاية المتزايدة في وسائل النقل والثورة الديمغرافية¹.

3- العوامل السياسية:

ويتخلص في الهدوء والاستقرار السياسي والأمن الحضري²، وذلك باعتبار المدينة مركز سياسي يؤدي دور الحماية على إقليم الدولة والسهر على أمنه واستقراره، كما يؤدي الوظائف الإدارية فهي تستحوذ على القوة العسكرية والاقتصادية والسلطة السياسية والإشراف على القوة العسكرية والاقتصادية والسلطة السياسية والإشراف على المسائل الدينية والتنظيمية، فهي تحتفظ بالسيطرة على عامة الشعب في المجتمع³.

4- العوامل التاريخية:

يتخلص في الإرث القادم من الاستعمار ذلك أن الاستعمار جعل من هذه المدن مراكز أو عواصم تسيطر على معظم النشاط البشري بما عرف بالهيمنة الحضرية⁴.

خامسا: النمو الحضري في الجزائر:

مراحله:

يشير مفهوم النمو الحضري إلى مجموعة العوامل التي تساهم في تعقيد الحياة بالمجتمعات الحضرية والى تطور المؤسسات التربوية والاجتماعية كما يشير النمو الحضري في الجزائر إلى معدلات الزيادة الديمغرافية ففي الفترة ما بين (1977-1987) وصل معدل النمو السكاني السنوي 3.06 % مع تحقيق بعض الانخفاض الطفيف بالنسبة للفترة ما بين 1966 و1977 حيث أن نفس المعدل 3.21 % كما تؤكد معلومات الديوان الوطني للإحصائيات مع مطلع 1992 عدد جديدا للسكان هو 26 مليون نسمة ووصل هذا العدد

¹ محمد عاطف غيث علم الاجتماع ، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ط1، 1988، ص ص135-137.

² علاء اسعد ملاح ، خصائص التضرر و علاقته بالتنظيم العمراني و النمو الاقتصادي دراسة حالة نابلس، فلسطين، د ط، 2006، ص 23.

³ حسن رشوان، المدينة. المكتب الجامعي الحديث ' الإسكندرية ، ط6، 1998، ص117.

⁴ علاء اسعد ملاح ،مرجع سابق، ص23.

حسب تقدير نفس المؤسسة إلى 32.5 مليون نسمة مع نهاية سنة¹ 2000 وتطور في ما بعد حوالي 38 مليون نسمة سنة 2007².

ويمكن تلخيص مراحل النمو الحضري في الجزائر كما يلي:

المرحلة الأولى: (1830-1910):

ويتجلى ذلك من خلال قوانين الاستيطان ونزع الأراضي كقانون سيناتوس سنة 1863 وقانون وارني عام 1873 الخاص بفرنسة الأراضي الجزائرية وسياسة تجمع السكان الذي أدى إلى تخلي الريفيين عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن³، إلا أن تأكيد المستعمر على توجيه الاستثمارات إلى المدن الساحلية والسهول القريبة كسهول متيجة ووهران وعنابة، وقد صاحب كل ذلك تحسين الأوضاع للأوربيين في المراكز العمرانية وصعوبة العيش في الأرياف وافتقادها لأبسط شروط الحياة من عمل وعناية صحية وتعليمية⁴.

المرحلة الثانية: (1910-1954):

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نزوحا واسعا لسكان الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وانعكست سلباتها على الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بدأت تظهر الأحياء القصديرية بحواف المدن المتوسطة و الكبرى.

المرحلة الثالثة: (1954-1966):

انتهج الاستعمار الفرنسي السياسة الوحشية ضد سكان الأرياف كالتقتيل الجماعي والاعتقالات باعتبارهم أول من احتضن الثورة بالإضافة إلى طريقة حشد سكان هذه الأرياف في محتشدات التي تحولت بعد الاستقلال إلى قرى صغيرة وتوسعت وأصبح سكانها يملون إلى الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية⁵.

سادسا: عوامل النمو الحضري في الجزائر:

أ- الزيادة الطبيعية للسكان: تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقديم حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة طبيعية، فقد عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا ملحوظا مسببا منذ مطلع القرن

¹يشير تجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2000، ص 47.

²الديوان الوطني للإحصائيات 2007.

³يشير تجاني، نفس المرجع، ص 19.

⁴يشير تجاني، نفس المرجع، ص 20-21.

⁵محمد عبد الهادي لعروق، حماية التحضر في الشرق الجزائري، رسالة دكتوراء، د ط، د س، ص 129.

العشرين وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية اقل من 1 بالمائة سنة 1925 و ارتفعت إلى 2 بالمائة سنة 1950 حيث نزلت إلى 1 بالمائة سنة 1960 ووصلت في الأخير 1987 إلى 2،3 أما بالنسبة إلى الفترة الممتدة (1925- 1962) فقد ارتفع معدل التحضر فيها من 20 إلى 27 تلازما مع الزيادة الديمغرافية البالغة 2 بالمائة مع التراجع في نسبة الوافيات منذ 1930 وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تدعى الهياكل الريفية التقليدية حيث عجزت عن تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة ، وبعد الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي التي كانت نتيجة منطقية السياسة الاستعمارية التعسفية الذي طبق إزاء الجماهير سياسة التجهيل والتفجير التي ساعدت على إبقاءهم في حالة التخلف.

وفي سنة 1970 عرف التحضر في الجزائر تأثر كبيرا بسياسة التهيئة العمرانية في إطار التخطيط المركزي المتبع خلال 20 سنة ومن خلال الإحصائيات للسكن والسكان إضافة إلى تسجيلات الحالة المدنية التي من خلالها يمكن القيام بتحليل الظاهرة الحضرية في الجزائر والتي على أساسها تم تصنيف التجمعات السكانية حسب مستويات التحضر . ولقد ساهمت الثورة الزراعية في الفترة (1966-1977) فقد ساهمت الثورة الزراعية ولو بشكل نسبي في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن عن طريق إقامة القرى الاشتراكية وخلق مناصب شغل ذات مؤهلات بسيطة.

جدول (01) يوضح النمو الحضري للزيادة السكانية في الجزائر

السنة	السكان	معدل النمو	السنة	السكان	معدل النمو
1880	3.000.000	5%	1948	7.569.700	27.3%
1976	3.752.000	15.6%	1954	8.811.200	27%
1906	4.221.000	18.6%	1959	9.875.000	29.6%
1926	5.444.000	22.5%	1966	12.150.000	31%

- **النزوح الريفي¹** : تتميز الهجرة الداخلية أو النزوح الريفي في الجزائر والبلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدينة، لذا فهي تتسبب في مشاكل

¹ عبد اللطيف بن اشنهو ، نفس المرجع، ص129.

عمرانية في ضواحي المدن مثل ظهور الأحياء الغير عشوائية والضيقة والمساكن اللارسمية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن.

أما في الفترة الزمنية بين 1966 و 1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير 240 ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية في مقابل ذلك سجل نزوح الفلاحين إلى المدن لأن القطاع الفلاحي كان يشغل 54 % من اليد العاملة وانخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 26.6% وهذا سنة 1977 والفترة التالية من 1984 بنزوح ريفي كبير وصل معدله إلى 130 ألف نسمة وهذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن المدن الجزائرية شهدت نمو حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس السكاني في المدن نتيجة للنزوح الريفى الكثيف و ليس أمام التحضر.¹

ب- السياسة التنموية بالجزائر:² تشهد الجزائر تحولات سياسية اقتصادية واجتماعية متسارعة معقدة ومتشابكة والتي ألفت بضلالها على مستويين الإقليميين مغربيا وعربيا وكذلك على المستوى العالمي كما تؤثر بشكل كبير على تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالجزائر.

إن مسار التنمية في الجزائر اكتنف العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والمساحة الشاسعة والمتنوعة التضاريس حيث نجد مساحات صغيرة صالحة للزراعة بمختلف أنواعها وعلى الجزائر بالموارد الطبيعية من بترول وغاز وحديد وغيرها من معادن إضافة إلى الإمكانيات البشرية ضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصيص وكفاءة الجزائر لازالت لم تضم قاطرتها التنموية الشاملة مما ينعكس طبعا على حياة المواطن الجزائري.

سياسة إهمال الأراضي وأقطاب النمو في الجزائر : إن الجزائر البلد النامي الذي خرج من الاستعمار ، وجد اقتصاد مدمر و أجهزة دولة منهاره على جميع المستويات الإرادية والاقتصادية، وللخروج من هذه الحالة ركزت الدولة جهدها بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإتباع سياسات مختلفة من بينها تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج 1، 1999، ص53.

² محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع، ص 53.

الرئيسية التي كانت لهجرات من جهة وسياسة إهمال الأراضي والنشاطات الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى والتلف الذي عرفته الأراضي حول المركبات الصناعية في الشمال والساحل وقد أكد واقع الفلاحة خلال سنوات بعد الاستقلال رسماً لكل أشكال أزمة العالم الفلاحي وتنمية التشغيل الحضري رغم الالتزامات والإصلاحات خاصة عن طريق الأعمال الإرادية التقسيمين من الإداريين سنة 1974 وسنة 1984 والخدمات فيما يتعلق بهذه المرحلة وعمقها دون شك القطاع غير رسمي الذي أحياه التسيير الجديد للواردات أن حركة التصنيع في الجزائر قد تطورت بسرعة حيث أسست مناجم وشركات للمحروقات التي وفرت الإمكانيات المالية والاقتصادية حيث قامت الدولة بتوظيف جزء كبير من عائدات البترول في سبيل تنفيذ مخططات التنمية خاصة المتعلقة بالمشاريع الكبرى مثل المركبات البتر وكيمياوية مركب الحجار للحديد والصلب بالإضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية التي تم إنشائها في مختلف المدن هذه الحركة من التصنيع أدت إلى إهمال الريف الجزائري وبالتالي إهمال الزراعة.

سابعا: مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

7-1- التوسع العمراني السريع (غير المنظم):

تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية سمة مألوفة لأغلب المدن الجزائرية، كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في انجاز السكنات والمناطق الصناعية والبنائات الفوضوية اغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام وأملاك الدولة¹، كل هذا أدى إلى ظهور ظاهرة ومشكلة الأحياء القصديرية والعمران غير المخطط التي لم تكن حديثة العهد بل ترجع جذورها إلى عوامل تاريخية بعيدة وسياسة الاستعمار التي كانت تتمحور حول سياسة الاستعمار التي كانت تتمحور حول تفكير الشعوب وخاصة سكان المناطق الريفية أن الأحياء القصديرية في الجزائر بلغت سنة 1954 نسبة 30 بالمائة من السكان الجزائريين الذين يقطنون هذه الأحياء على مستوى المدن الكبرى والساحلية (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة)².

¹ بشير تيجاني : مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم و تواطن الصناعية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1987، ص 68.
² عجال خديجة : للتصنيع و النمو الحضري في الجزائر، دراسة ميدانية من 3 أحياء حضرية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، عنابة، د ط، 1988-1989. ص ص 106 - 108.

7-2- أزمة السكن الحضري:

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن وبسبب استمرار الهجرة المقدرة بحوالي 130 ألف نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن ففي مدينة وهران وحدها عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري للحصول على سكن اجتماعي 30 ألف طلب مقبول سنة 1994.

كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن من جهة، والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، ورغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1994¹.

النمو الحضري الغير مخطط في الجزائر (1990-2006):

هذه الفترة كانت بمثابة مرحلة انتقالية حيث دخلت الجزائر النظام الليبرالي والاقتصاد الحر بالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط فكانت لها آثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحجبت كل عمليات التهيئة وأصبح قانون 1987 لا يمثل المرجعية التخطيطية للمجال وبالتالي كان الرجوع إلى ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التركز في المناطق الساحلية وزيادة التهميش في المناطق الداخلية هذا ما أدى إلى نزوح ريفي وصحو السكان لبعض المناطق نتيجة لغياب الأمن خاصة في مناطق الريف.

خصائصه:

إن النمو الحضري السريع في الجزائر قد يكون نتيجة لما يلي:

- ✓ النمو الكمي لسكان الحضر في الجزائر أكثر سرعة من الريف.
- ✓ النمو العددي للمراكز الحضرية على حساب المراكز الريفية.
- ✓ تزايد عدد المدن في الفترات ما بين 1966-1998 مما نتج عنه مدن كبرى يفوق سكانها 100 ألف نسمة، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية ساهم بشكل كبير في تسارع الظاهرة.

زيادة عدد المهاجرين له تأثير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر خاصة في المرحلة ما بين 1996-1999 يفسر بتحسن ظروف الحياة الريفية².

¹ بشير تيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2000، ص60.

² محمد السويدي: مقدمة في دراسة الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص83

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج بان عملية النمو الحضري السريع في الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حصل نتيجة الهجرة أو الزيادة السكانية الكبيرة داخل المدينة، مما ولد أوضاعا اجتماعية غير عادية تتخللها اضطرابات وتذمرات من الأوضاع السائدة داخلها، الشيء الذي يجعلها أمام تحدي كبير لمواجهة هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها.

الفصل الثالث: مشكلة السكن

تمهيد

أولاً: تعريف السكن

ثانياً: شروط السكن الملائم للسكن الآدمي

ثالثاً: وظائف السكن

رابعاً: أهمية السكن

خامساً: استخدامات السكن

سادساً: طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر

سابعاً: الصيغ السكنية بالجزائر

تمهيد:

إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر بسبب حدوث طموحات الإنسان وما توصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون أشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث، ومدى توفير الراحة والرفاهية والاستقرار له.

أولاً: تعريف السكن:

يعتبر المكان الذي يعيش فيه الإنسان بسلامة وأمان وكرامة، و يعتبر حقا من حقوقه¹ ويمثل السكن بالنسبة للكثيرين مجالاً للاستثمار ومصدراً للدخل ورمزاً للديمومة والأمان ويعتبر السكن من الحاجات الأساسية غير الغذائية للإنسان².

يعرف بأنه المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه معتبرا من يومه والسكينة والاستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة.

لما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه³.

كما تستعمل في اللغة العربية كلمة : بيت، منزل، مسكن، وكلها تحمل معنى الإقامة في مكان البيت " هو اسم لسقف واحد له دهليز يتخذ مأوى للإنسان أو لبهائم سواء كان من حجر أو غيره وقد سمي به مركبا مع غيره عدة أماكن مشهورة منهجيا فاقترن اسم البيت بمعنى العائلة، الآن البيت هو رمز للعائلة أما المنزل يعني مكان النزول، من ينزل نزولا ومنزلا فهو يحل عليه ضيف أو يجلب المكان.

المسكن هو المنزل والبيت مكان السكن وجمعها مساكن أن تسكن منزلا يعني أن تقيم فيه وتتوطن⁴.

ويعرفه بيار جورج انه عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والعائلة والوسط الاجتماعي والصلة مع الإطار التاريخي والعالمي والوظيفي مع ، وهو نموذجا من الإنسانية.

والمسكن House هو رمز للخصوصية أو المكانة أو التمايز، وهو يعكس إلى حد بعيد على تشكيلات هذا الإطار بما يتضمنه من مباني وفراغات ومرافق وخدمات وشوارع وحدائق وساحات وأماكن تسلية وأسواق، وما ينتج من علاقات اجتماعية ونماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة⁵.

¹ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسكن يلبي احتياجات الجميع . الأمم المتحدة، 1992، ص01.

² وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة جيوب الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، تحديد خطي للفقر المدقع، والطلق (الحاجيات الأساسية الغذائية والغير غذائية) عمان، د ط، 1989، ص ص 69-70.

³ الصادق مزهد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، ط1، 1995، ص56.

⁴ رجاء مكي طبارة: مقارنة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1995، ص86.

⁵ نهى السيد فهمي: المسائل الاجتماعية للإسكان، مجلة التنمية، 1988، ص41.

إن المسكن هو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص لسكن عائلة واحدة سواء كان هذا المسكن من دور واحد بشرط أن يكون في مجموعه مكون ليكن واحد مشغل فالمسكن يتكون غالبا من غرف سكنية مركزة في ثلاث أجزاء رئيسية هي¹:

- جزء للنوم: ويشمل حجرات النوم للوالدين والأولاد والضيوف.

- جزء الاستقبال: ويشمل الحجرات الصالون والمعيشة والجلوس والطعام.

- جزء الخدمة: ويشمل حجرات المطبخ والحمامات والسلالم والممرات والمداخل.

يعتبر المسكن من أهم المؤشرات التي تعكس قدرات المجتمع الحضارية المادية خاصة الاقتصادية منها ودليلا مترجما لماضيه وحاضره، وتبعا لأنماط السكن وارتفاعها ومواد البناء المستخدمة فيها، ومدى توفر التجهيزات الصحية بها والتي من خلالها يمن الحكم على درجة صلاحية تلك المساكن ومدى قدرتها على توفير الراحة لساكنيها.

فتعريف السكن من حيث الشكل:

تتميز المساكن من خلال مظهرها الخارجي باختلافها و عدم تجانسها لا من حيث الشكل الهندسي، ولا من حيث مادة البناء المستعملة في تشييدها، أما المجال الخارجي فهناك مساكن تقع في مجال مفتوح و البعض يقع ضمن مجال مغلق يشرف على منطقة خضراء.. الخ.

أما تعريف المسكن من حيث المضمون:

فتختلف المساكن في تقسيماتها الداخلية هناك مساكن تتكون من غرفة واحدة ومسكن آخر يتكون من غرفتين أو أكثر كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن للآخر كما تختلف في التجهيزات الصحية المكونة منها².

ثانيا : شروط المسكن الملائم للسكن الأدمي :

حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها يجب أن تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة ومعامل

¹ فارق عباس حيدر: تخطيط المدن و القرى، دون دار نشر ،دون مكان النشر، د، ط، ص86.

² توفيق محمد خيضر، الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص199.

الراحة، وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن وقد صنف محمد خيضر توفيق هذه الشروط إلى ثلاثة¹:

أ- شروط توفير الحاجيات النفسية: وتتمثل في:

1- التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.

2- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.

3- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال

ب- ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية:

1- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.

2- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها ونقلها إلى

أماكن مخصصة لها بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد.

3- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.

4- حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها.

5- إذا كان في البيت حيوانات " كلاب، قطط..." يجب مراقبتها وإخضاعها لفحص

بيطري بشكل مستمر لتفادي إصابتها بعدوى جرثومية.

6- تخصص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب الازدحام والأمراض التنفسية

والجلدية والمعدية.

ج- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية:

1- إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة.

2- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة، والاعتماد على مواد صلبة وصالحة لها

قوة الاحتمال لأطول مدة زمنية ممكنة.

3- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.

4- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري

الصحية.

ولقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاجتماعية والثقافية الحق في السكن مناسب، بأنه

مؤلف من مجموعة من الاهتمامات المحددة وتشكل العناصر المكونة هذه في مجموعها

¹ توفيق محمد خيضر، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، دس، ص199.

الضمانات الأساسية الممنوحة قانوناً لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي وهي¹:

- تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات.
- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل تكلفة السكن وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرين.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من الأشياء التي تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال والمرضى والمعاقين والشيوخ.
- وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه.

ثالثاً: وظائف السكن:

يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقاً من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها:

و بالاعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد Jacqueline palmate فتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية هي:

- 1- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي.
- 2- وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة.
- 3- وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي يجب على السكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال ويوفر مكاناً للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي .
- 4- وظائف الاستقبال، الحياة الاجتماعية، التنظيم الحر للمجالات الوظيفية للحفاظ على الأشياء القديمة، وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان الغسالة وآخر للمكيف. المسكن يعتبر مأوى للإنسان هذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترى فقط منذ فترة زمنية بعيدة، ويأخذ معنى المكان الذي تتحقق الحاجات الجسدية ورعاية الأطفال وحفظ الممتلكات وعلاوة على ذلك فهو ليس مكاناً للإيواء فقد ولكنه للتنشئة الاجتماعية ومجال إقامة العلاقات الأسرية².

¹ عبد الحميد الدليمي: نفس المرجع، ص ص 35-37.

² عبد الرؤوف الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، د ط، دس، ص 27.

يلعب شكل المسكن وما يحتوي عليه من تجهيزات والتي تعتبر بدورها مرآة عاكسة لمستواه الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة في تكوينه وتنشئته.

إن وظيفة السكن هو خلق الاستقرار والتقارب بين الأفراد والأسر حسن الجوار وحياة اجتماعية مرغوب فيها، لذلك فالمسكن من أولوية الحاجات عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد باعتبار المسكن يمثل حاجات فيزيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية... الخ ومن المفروض انه يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة كل وسائل الراحة سواء جسدية أو نفسية كما يضمن طموح توسع العائلة سواء من الناحية المادية أو التتمية الفكرية أو الانشراح العاطفي¹.

رابعاً: أهمية السكن:

1- الأهمية الاجتماعية: يعتبر السكن من أهم وأكثر الضروريات لحياة الفرد فقد يؤدي فقدان السكن إلى الإحباط الاجتماعي وجعله يسلك سلوك غير سوي قد لا ترضاها الأخلاق الاجتماعية ولا الدينية وغيابه يشكل أزمة وهذه الأزمة التي تعاني منها لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي لها بمقدار ما تشير إلى حركة تحمض اجتماعية واسعة الآفاق تتم الآن في الدول النامية عموماً في بلدنا العربية بشكل خاص وعدم توفر المسكن لكل الأفراد (أزمة السكن) مهما اختلفت الأسباب التي لا تعني كل أفراد المجتمع وإنما تعني الطبقة الفقيرة والمتوسطة بكلمة أخرى أصحاب الدخل المحدود وكذلك نتيجة عدم التوازن بين ارتفاع الأجر وارتفاع أسعار المساكن فالأجور ثابتة تقريباً وأسعار المساكن في ارتفاع سريع ومستمر.

ويقول M.Bryee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمراً حيوياً في تكوين شخصية وعاملاً مؤثراً على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية ولقد كشفت الدراسات أن اختلال المزاج والإدمان نتيجة لظروف الإسكان الرديء، كما يعتبر هذا الأخير من أهم الأسباب المؤدية لهذه الأمراض الاجتماعية، ويشير الدكتور Havent Hamra أستاذ في الصحة بجامعة كولومبيا إلى أن الحجرة المزدحمة من أهم العوامل في انتشار أمراض الجهاز النفسي كما يذهب فلورانس فايلاً أن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية، وقد يكون

¹ السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج2، د ط، 2003، ص ص 238-240.

عاملا أكثر تأثيرا في المشكلات الأخلاقية والتي تكشف عنها مناطق الإسكان السيئ نظرا لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة¹.

ونجد أن الأحياء المختلفة باعتبارها أسوأ مناطق السكن والتي تطبع السلوك العام في المدينة بالطابع الريفي وتظهر في صورة تجمعات سكنية تتموضع حول المدن وخاصة الأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى في أقطار المغرب العربي والعشب الطينية حول مدن أقطار المشرق العربي، والخشبية حول الخليج العربي وفي هذه المناطق يعيش قاطنيها ظروف مزرية وفقير مدقع وتفقد الأمن والنظافة وتخفي فيها كل المرافق والخدمات الضرورية².

2- الأهمية الاقتصادية: إن الدراسات الاقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية وبالخصوص صندوق النقد الدولي من خلال مناقشته لموضوع إنجاز السكنات في إطار الاقتصادي الكلي، أدركت العلاقة الموجودة بين هذا القطاع الحساس في تركيبته للاقتصاد الوطني من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة أخرى، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع فقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء ، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع فقط، لكن ينبغي أن ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تدريبها وبصفة دورية، وكذلك دافع لرفع من إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء .

وعليه فإن إنجاز السكنات تكمن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعها المتخصصة والبسيطة والتي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية كانت أم متطورة، كما نجد أن تنظيم برامج السكن المكثفة من شأنها أن تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية ويكون في الوقت ذاته وسيلة ومجالا لخلق استثمارات متنوعة وفتح مناصب شغل جديدة، وبهذا الصدد نجد أن صناعة مواد البناء تعتبر أداة مهمة في خلق مجالات العمل.

¹ سهام وناسي: الإسكان الحضري و مشكلة السكن والإسكان مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، د ط، 2009، ص 146.

² سهام وناسي : نفس المرجع، ص146.

ونظرا لأهمية السكن كسلعة أساسا في المجتمع فان المؤسسات العامة في الدول تشارك الوحدات الاقتصادية الخاصة في إنتاجه وتقوم الحكومات أيضا في غالب الأحيان بدعم هذه السلعة، ففي الأردن مثلا يقوم القطاع العام من خلال المحدود، لان النفاق الأساسي لهذه الفئة التي لا تملك مسكنا خاصا بها يتراوح من 40 بالمائة و45 بالمائة من إجمالي الدخل على السكن¹.

خامسا: استخدامات المسكن:

أ- الحاجيات الفيزيائية بالمسكن:

يحتاج المسكن من أجل استمرار وظيفته إلى شبكات إما أن تظهر على السطح أو أن تكون مغمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من اجل تحسين منظره وتنميته وتوفر هذه الحاجيات يسهل حياة الأسرة وكذلك الأعمال المنزلية وهي:

1-المياه المنزلية:

المياه هي العصب الرئيسي لحياة أي كائن حي لذا فكل يسعى بان يزود منزله بها ولذلك تسعى السلطات المحلية في كل أنحاء الوطن لتسهيل العملية من اجل تزويد مساكن الأفراد فاستعمال الماء في المنزل متعدد وضروري يستعمل للنظافة والشرب و الطهي... الخ ويجب أن تكون المياه متوفرة بشكل كافي ومعالجة وبجودة عالية . في بلدنا كثيرا ما نسمع ونرى ما يعانيه سكان العمارات من عدم توفر المياه وخاصة في الطوابق الأخيرة وهذا ما يضبط الأسر إلى شراء صهاريج المياه وتكون في اغلب الأحيان غير مراقبة من المصالح المعنية.

وبالرغم من لجوء الدولة إلى تحلية مياه البحر بالإضافة إلى السدود المتوفرة إلا أن المواطن لا زال يعاني من ندرة المياه الحيوية وإذا توفرت تكون في كثير من المرات ملوثة وتسبب أمراض معدية.

2-قنوات الصرف الصحي " المجاري ":

هي قنوات تصريف المياه القذرة من داخل المنزل إلى الحفر الخاصة بكل مسكن، وتعد هذه القنوات بنى تحتية أساسية تظهر في أدوات التعمير إن هذه الشبكات التحتية تفرز

¹ خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، د ط، 2005، ص58.

الكثير من المشاكل كونها مصدر للأمراض المختلفة و الروائح المزعجة، وعند إنشائها تتطلب تكاليف باهضة لذلك فأغلب مساكن البناء الفوضوي لا تتوفر على صرف صحي¹.

3-الكهرباء و الغاز:

تعتبر من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية وتعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل.

4-المطبخ ، الحمام ، المرحاض:

وهي مرافق أساسية وضرورية ولكل مسكن خاصة في المساكن الحديثة، لأن بعض المساكن التقليدية تعاني من عدم توفر هذه المرافق بالصورة الضرورية خاصة الحمام بالنسبة للسكنات الهشة والأكوخ .

وتعرف كل هذه العناصر الأساسية بمعامل الراحة بالمساكن والتجهيزات الصحية وكلما زادت درجة وجودها توفرت الراحة للأفراد الساكنين.

ب- عناصر المسكن:

ينقسم المسكن إلى عناصر أساسية تؤدي وظائف وأنشطة خاصة بكل عنصر وهي كما يلي :

1- منطقة النوم:

يعد هذا المجال في السكن خصيصا للنوم وذلك طلبا للراحة والهدوء ويجب أن تبتعد هذه المنطقة عن منطقة الخدمات والعمل والمعيشة لتوفير الهدوء والراحة النفسية، كما يجب أن تتوفر بها بعض الشروط الصحية مثل : التهوية الكافية، ضوء الشمس ومن الأفضل ألا يزيد عدد الأفراد في الحجرة عن اثنين.

2- منطقة المعيشة:

وهي المنطقة الحيوية بالمسكن وتتم بها عدة أنشطة ولكنها غالبا ما تكون أنشطة بأفراد الأسرة، لذا يجب أن تكون مكان منعزل عن المدخل الرئيسي للمسكن، حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بشيء من الحرية والراحة، كما يتم في هذه المنطقة اجتماع الأسرة وممارسة الهوايات وتناول الطعام، وقد يتم استقبال بعض الزوار المقربين.

3- منطقة الخدمات:

من المناطق المهمة بالمسكن تضم المطبخ، الحمام، أماكن التخزين، مدخل السكن في غالب الأحيان تتم الأنشطة الخاصة عنصر في المنطقة المحددة لها، لكن قد تجتمع

¹ فاتن مصطفى كمال: تأنيث المسكن، مجلة المودة، القاهرة، فيفري، 2005، ع 33، ص 17.

الأنشطة في منطقة واحدة مثل المعيشية النوم وينتشر ذلك في المساكن ذات المساحات الصغيرة، و المساكن الفقيرة.

هذا الازدحام يفرز مشاكل وآثار خطيرة على الأسرة ومن كل الجوانب الصحية نفسية أخلاقية، اجتماعية وبانطلاق من حق كل فرد تلبية حاجياته هو بالتأكيد يحتاج إلى غرفة مستقلة يمارس حياته الخاصة وكما يريد.

وقد حدد المؤتمر المنعقد بألمانيا الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد

كما يلي في الجدول رقم (02):

المساحة (م ²)	عدد الأفراد	الغرف
56	3	3
62	4	3
65	4	4
75	5	4
82	6	4
87	6	5
94	7	5
110	8	5
114	8	6

المصدر: وكالة ترقية السكن قسنطينة 1999

بالنظر إلى هذه المعايير نجدها لا تتوافق مع ما هو متوفر في بلادنا بحيث لا يستطيع هذا الأخير توفير الأمتار المربعة الكافية في ظل نمو ديمغرافي سريع وهائل. ويعبر معدل أشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن، ويعتبر مؤشر في تحديد الاحتياجات الفعلية في ميدان المسكن، إذا اقترن مع نصيب الفرد في المساحة السكانية¹، كما يعتبر مؤشر أولاً على تقاوم أزمة السكن والإسكان من خلال ارتفاع كثافة المسكن، ولقد أثبتت الدراسات السوسولوجية أن ارتفاع درجة التزاحم في المسكن تولد توترا نفسيا لدى مستعمليه فالمسكن الواسع أصبح ضروريا في الوقت الحاضر.

¹ خليل عبد الله مطاوع: مدينة العلة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، د ط، 1994، ص237.

ويمكن حساب معدلات الأشغال كمايلي¹:

$$\text{معدل أشغال المسكن الخام} = \frac{\text{عدد السكان الاجمالي}}{\text{عدد المساكن الاجمالي}}$$

$$\text{معدل أشغال المسكن الصافي} = \frac{\text{عدد السكان الاجمالي}}{\text{عدد المساكن المستعملة فعلا في المسكن}}$$

$$\text{معدل عدد الأسر في المسكن} = \frac{\text{عدد الأسر بالمدينة}}{\text{عدد المساكن المستعملة فعلا للسكن}}$$

ج- التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسر:

تعاني الكثير من المساكن في الجزائر من الضيق وارتفاع الكثافة بها خاصة في المساكن الاجتماعية أو المساكن المهولة من طرف الدولة بحيث لا يمكنها تمويل مشاريع سكنية ضخمة تحتوي على عمارات مرتفعة وفاخرة وذات شقق واسعة وغرف مريحة وذلك يرجع لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار العقار، وارتفاع أسعار مواد البناء، اضمحلال المساحة العقارية بسبب النمو الحضري، وتغير الظروف الاقتصادية و تحرير المبادرات بالانفتاح على اقتصاد السوق وكذا التخطيط العمراني الغير سليم... إلخ.

وسنتطرق فيما يلي إلى المعايير العالمية لاستعمال الفرق من قبل الأفراد والأمم

المتحددة في مؤتمر فنكوفر - كندا عام 1996 كما يوضحه الجدول رقم (03):

المعايير	فئة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة
كثافة السكان ضعيفة	من 1,0 إلى 7,0
كثافة عادية	من 01 إلى 1,1
اكتظاظ مقبول	من 9,1 إلى 02
اكتظاظ	من 3,2 إلى 3,3
اكتظاظ غير مقبول	من 4,3 إلى 15

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992

وإذا ما طبقت هذه المعايير على مجتمعنا لوجدنا أنه في كل غرفة من كل مسكن الأقل ثلاثة أفراد، وهذا يبرز أن المساكن تعاني من الكثافة المرتفعة ويتجسد هذا خاصة في المساكن الجماعية "سكن العمارات"، لذلك كثيرا ما يبحث الأفراد الساكنين عن سكنات

¹ خليل عبد الله مطاوع، نفس المرجع، ص 238.

أخرى تستجيب لجميع متطلباتهم وتتوافق مع حجم أسرهم خاصة وان هذه المساكن تعاني من رطوبة عالية في فصل الشتاء من جراء التكسد والتزاحم في غرفة واحدة.

سادسا : طبيعة الأزمة السكنية بالجزائر :

ذهبت رابية نادية اعتمادا على ما يراه Muting أن طبيعة الأزمة تتمثل في التفرقة بين المساكن المبنية أي المساكن تبنى حسب الفئات الاجتماعية والمهنية والتي بدورها نساكنها، فالمشكلة تختلف حسب اختلاف الفئات الاجتماعية فعند الأغنياء تكمن المشكلة لديهم في نقص المرافق الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و التجهيزات الاقتصادية والتي تحيط بالمسكن بالإضافة على عدم تطابق الهندسة المعمارية للمسكن تصوراتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية .

إن طبيعة المشكلة السكنية عند الفقراء تختلف تماما عن الطبقة الأولى فتتصدر المشكلة لديهم في إيجاد أو الحصول على مسكن صحي يأوي أسرهم ويخلصهم من قساوة العيش في بيوت القصدير فهذا هو حلم الذي يتمنون تحقيقه¹ .

سابعا : الصيغ السكنية بالجزائر :

بدأ العمل بهذه الوسيلة في الجزائر سنة 1975 لهدف التحكم في التوسع العمراني بالمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكن لإعداد سكنات متزايدة حيث تنشأ بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 مسكن فما فوق وبشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 1000 سكن فأكثر وقد شهدت اغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة في الثلاثين سنة الأخيرة .

أ- السكن الاجتماعي (L.social):

التعريف البسيط للسكن الاجتماعي هو كل سكن ممول من أموال الخزينة العمومية للدولة إلى طبقة فقيرة من الشعب، فهو مرتبط أساسا بالدخل المادي للأسرة التي لم تتمكن من إيجاد سكن لائق في ظل الأوضاع المالية للبلاد ، كما يرتبط بثلاثة معايير تعبر أو تدل على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدولة وكذا المدخول الأسري هي²:

¹ رابية نادية: المسكن و الغائبة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991، ص 15-16.

² شايب نور الإيمان، محلعين إيمان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية للمنطقة الحضرية الجديدة في اطار المشروع الحضري، 2013، ص24.

- يجسد السكن الاجتماعي من خلال تنمية خدمة الوظيفة الاجتماعية ، التي تتطلع بها سياسة السكن في الجزائر .
- يستهدف السكن الاجتماعي الفئة ذات الدخل الضعيف والمتوسط ممن لا يمكنهم بدون دعم الدولة الحصول على السكن .
- دعم الدولة للسكن الاجتماعي بصورة واضحة وبنسبة 100 % أو جزئيا يعود أساسا إلى اختلاف أنواع السكن الاجتماعي .

1-مميزاته:

- يتميز السكن الاجتماعي بالخصائص التالية:
- يوجه السكن الاجتماعي إلى الطبقات الاجتماعية والتي لا تسمح لهم مواردهم المالية من دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن .
- خضع إلى نمطية معينة فيما يخص المساحة المسكونة (60 م² شقة بثلاث غرف)، يتميز الإيجار المتداول لهذا النوع من السكن بأسعار محددة منذ سنة 1983م .
- مبالغ التمويل من الصندوق الوطني للسكن .
- ارتفاع الطلب حيث تقدر 80 % .
- سكن بعقد إيجار رمزي حيث يتم الدفع عبر مراحل .
- الاعتماد على ميزانية الدولة بقرار من السلطات العامة .
- يقوم ديوان الترقية و التسيير العقاري (OPGL) مع إدارة السكن والتجهيزات العمومية لتسيير ومتابعة كيفية بتطبيق برنامج السكن الاجتماعي .

2-شروطه:

- لا يمكن للشخص أن يطلب منحة لسكن اجتماعي إذا كان¹:
- يملك عقار ذو استعمال سكني أو قطعة ارض صالحة للبناء أو محل تجاري أو ارض زراعية تنتج له مداخيل .
- استفاد من سكن اجتماعي أو تساهمي أو سكن تم اقتناؤه في إطار البيع بالإيجار
- استفادة من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء مسكن .
- الشخص الذي لا يقيم 5 سنوات على الأقل ببلدية إقامته .

¹ بوليف محمد أنور ، إسماعيل تماريت، إنتاج السكن الجماعي بين الواقع و مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة 1 و 2 باتنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة ، جامعة أم البواقي، 2012، ص24.

- إذا تجاوز دخله و دخل زوجته الشهري 24000 دج.
- إذا كان سن طالب السكن اقل من 21 سنة.

ب- السكن الاجتماعي التساهمي (LSP):

1- مفهوم السكن الاجتماعي التساهمي¹:

هو سكن يتم إنجازه أو شراؤه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) في ميدان الدعم المالي للأسرة.

ويستهدف عرض السكن المدعوم، أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة من الدولة. إذن فهذا النوع أساسا يتركز على تركيبة مالية مشتركة بين المستفيد وإعانة الدولة من خلال الصندوق الوطني للسكن، باعتباره مؤسسة مكلفة بتمويل السكن ذو الطابع الاجتماعي التساهمي وهو السكن الذي ينجز عن طريق مرقي عقاري والتمويل يكون عن طريق المرقي، المستفيد والدولة بشروط محدودة كما يلي:

• المساهمة الشخصية:

تكون مساهمة المستفيد فردية وهي متغيرة حسب الكلفة الحقيقية للسكن حيث لا تتعدى سعر تكلفة الحد الأقصى القانوني و المحدد بمليون دج ، أي أربعة مرات إعانة الدولة بما في ذلك أشغال التهيئة (الماء ، الكهرباء، الصرف الصحي، التهيئة الخارجية...).

• مساهمة الدولة :

تتراوح هذه المساهمة ما بين 400000 و 500000 دج وهي مساعدة مباشرة بشكل نهائي يمنحها الصندوق الوطني للسكن حسب سعر التتقيط الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار المدخول الشهري للزوج حسب الجدول التالي :

¹ بوليف محمد أنور، إسماعيل تماريت، نفس المرجع، ص26.

جدول رقم(04) يوضح مساهمة الدولة حسب المدخول الشهري للزوجين

المستويات	الدخل الشهري للزوجين	الدعم المالي من LNC
01	اقل أو يساوي 25000	500000 دج
02	اكبر من 25000 دج اقل أو يساوي 40000 دج	450000 دج
03	اكبر من 40000 دج اقل أو يساوي 50000 دج	400000 دج

المصدر: الصندوق الوطني للسكن 2002

2- مميزاتة:

له عدة مميزات منها:

- يمكن شراءه على مخطط وهذا بإتباع مراحل البناء ومراعاة رغبات المشتري.
- تقديم الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن.
- اخذ قرض من البنك.
- إمكانية الدفع بالقسط.

3- شروط الحصول عليه:

وضعت هذه الشروط من طرف الدولة من اجل المساعدة في حل أزمة السكن والتمثلة في ما يلي¹:

- مستوى المداخيل لا يتجاوز ثلاث مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- أن يكون غير مالك لقطعة ارض وسكن.
- مدة تسديد القرض محدودة ب15 يوم.
- يجب أن يبلغ المساحة المادية للسكنات المدعومة والتساهمية حوالي 70 م²
- سن المستفيد لا يتجاوز 65 سنة.

ج- السكن عن طريق البيع بالإيجار:

يمثل هذا النوع من السكن جزءا جديدا من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أبريل 2001، المحدد لشروط وكيفيات الشراء في إطار بيع السكنات المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها. وتعتبر عملية البيع بالإيجار طريقة للحصول على سكن مع اختيار مسبق لامتلاكه عند انقضاء مدة إيجار محددة في إطار عقد مكتوب.

¹ بوليف محمد أنور، إسماعيل تماريت، نفس المرجع، ص27.

ويستهدف هذا النوع من السكن الطبقات المتوسطة من المواطنين الذين لا يتعدى مستوى مدخولهم خمسة مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون ، وبالتالي، فيتعلق الأمر المواطنين (لا سيما إطارات متوسطة) لا يمكنهم الحصول على السكن الاجتماعي المخصص للمعوزين ولا على السكن الترقوي (لارتفاع سعره).

1- مميزاتة¹:

- يتكون كل برنامج عن طريق البيع على 50 بالمائة من الشقق المتكونة من ثلاثة غرف و 50% من الشقق المتكونة من أربع غرف.
- يتم تحديد مساحة الشقة ب 70م² فيما يخص الشقق ذات ثلاث غرف و 85م² فيما يخص الشقق ذات أربع غرف.
- تتكفل الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن AADL بمجموعة برامج سكن البيع بالإيجار.

2- شروطه:

يمكن لكل شخص لا يمتلك أو لم يمتلك عقارا سكنيا ولم يستند من إعانة مالية من الدولة للبناء أو لشراء مسكن وله مدخول لا يتعدى 5 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (أي 40.000 دج) أن يتحصل على سكن في إطار البيع بالإيجار.

د- السكن الترقوي:

من بين ما لجأت إليه الحكومة خلال السنوات الأخيرة الاعتماد على السكنات الترقوية قصد تحقيق المليون وحدة سكنية التي تضمنها المخطط الخماسي، حيث أن الهدف الرئيسي من الاعتماد على الترقوية العقارية هو تطوير الحضيرة العقارية الوطنية.

هـ- السكن الترقوي المدعم:

السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد ينجز من طرف مرقي عقاري وفقا لمعايير تقنية وشروط مالية محددة، موجه لفائدة مستفيدين مؤهلين للحصول على إعانة من الدولة، هذا النوع من السكن موجه لفائدة ذوي الدخل المتوسط، والاستفادة من منه يرتكز على مساهمة فردية، وقرض ميسر وإعانة مباشرة.

1- شروط الحصول عليه : لا يستفيد من السكن الترقوي المدعم كل من:

- من يحوز على ملكية عقار مخصص للسكن.

¹ بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرأيت، نفس المرجع، ص 29.

- يملك قطة ارض مخصصة للبناء.
- من استفاد من سكن عمومي إيجاري أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن ريفي أو
- سكن في إطار صيغة البيع بالإيجار.
- من استفاد من إعانة من الدولة لشراء أو بناء أو توسيع سكن.
- وتنطبق هذه الشروط على زوجة أو زوج صاحب الطلب.

خلاصة:

تبقى مشكلة السكن من القضايا العويصة التي مازالت تؤرخ الباحثين والعامّة على حد سواء كان ذلك على المستويات المحلية والدولية، على اعتبارها تشكل قضية من قضايا التخلف التي يجب معالجتها والقضاء عليها نظرا لما تفرزه من آثار سلبية سواء كان على مستوى المحيط الحضري أو على مستوى الفرد داخل مسكنه، الأمر الذي جعلها تشكل أمرا واقعا لا مفر منه وعلى هيئات والسلطات المعنية إيجاد دخل للقضاء على هذه الإشكالية.

الجانب الميداني

الفصل الرابع: الجانب المنهجي

تمهيد

أولاً: منهج الدراسة

ثانياً: أدوات جمع البيانات

ثالثاً: مجالات الدراسة

رابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية

خلاصة

تمهيد:

إن إجراء الدراسة الميدانية يتطلب من الباحث اختيار المنهج المناسب للدراسة من خلال طبيعة الموضوع المدروس، والمنهج يشير إلى الكيفية التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة موضوع البحث وكذا تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات التي تلزمه، كما يتم تحديد مجالات الدراسة الثلاث: المجال البشري والمجال الزمني والمجال المكاني وكذلك تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة وتبيان كيفية اختيارها، كل ذلك بغية تسهيل العمل البحثي، حتى يمكن الوصول إلى الحقائق بشكل عملي وحقيق.

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الموضوعية في دراسة موضوع ما يجب على الباحث تطبيق منهج علمي يستجيب وطبيعة الموضوع، وفي الواقع لا توجد طريقة أو منهج علمي واحد يمكن الاعتماد عليه للكشف عن الحقيقة لأن طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التي يستهدف البحث تحقيقها، لذا من الصعب المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها ونظراً لانطلاق هذا الموضوع من واقع اجتماعي كان المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لموضوع الدراسة حيث تسعى الدراسة إلى وصف خصائص مجتمع البحث، ونحاول إبراز العلاقة بين مختلف التغيرات وتنتهي بتفسير وتحليل البيانات المختلفة¹ والوقوف على حيثيات الدراسة لتجديد طبيعتها وبالتالي استخلاص النتائج العامة بطريقة علمية دقيقة.

ثانياً: أدوات جمع البيانات:

يتوقف اختيار أدوات جمع البيانات في دراسة ما على عدة عوامل منها: طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ونوع المنهج المعتمد في البحث، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة لجمع البيانات على الأدوات التالية:

الاستمارة: وهي من الوسائل المنهجية الشائعة تستخدم في جمع البيانات لما تتميز به من شمول وإشباع وسهولة المعالجة الكمية واستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، ويمكن اعتبارها كتقنية تشمل على جملة من الأسئلة المباشرة، تطرح على مجموعة من الأفراد لاستجوابهم بهدف استخلاص إجابات ثم تكميمها بغية الحصول على معطيات تفيد البحث²، وقد تمحورت على عدد من الأسئلة الموزعة على المحاور التالية:

ـ المحور الأول: يشمل على بيانات عامة تتعلق بالبيانات الشخصية وتضمنت على 7 أسئلة.

ـ المحور الثاني: يشمل بيانات خاصة حول خصائص المسكن ومدى ملائمتها لنمط الأسرة وحجمها وضم هذا المحور 15 سؤال.

¹ زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974، ص ص 184-185
² عبد العزيز بوودن، البحث الاجتماعي: المراحل والأساليب والتقنيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 142.

_ المحور الثالث: يشمل بيانات خاصة بمدى ملائمة السكن العمودي والعلاقات الاجتماعية للأسرة السوفية وقد ضم 10 أسئلة.

_ المحور الرابع: يشمل بيانات خاصة حول مواقف العينة حول السكن في العمارة وقد ضم 04 أسئلة.

ثالثا: مجالات الدراسة:

_لمحة عامة عن مدينة الوادي:

ولاية الوادي من الولايات حديثة النشأة إذ ظهرت بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون من 12 دائرة، و30 بلدية، بمجموع سكان يبلغ 652210 نسمة يقطنون مساحة إجمالية تقدر ب 44586 كلم، وتتميز الولاية بوجود منطقتين متباينتين جغرافيا، منطقة وادي سوف التي تمثل الجزء الأكبر من مساحة الولاية، ومنطقة وادي ريغ الواقعة بغرب الولاية على محور بسكرة وتقرت، وتقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي لولاية تبسة، ومن الشمال ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة ومن الغرب ولاية الجلفة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الشرق الجمهورية التونسية¹.

_الخصائص العمرانية للولاية:

كل المنازل مصفوفة بقباب نصف كروية، في سوف القبة ينظر لها عموما على أنها بناية دينية وهي لا تستعمل في البيوت العادية إلا في منطقة الوادي، ولتفسير تقبيب السقوف يمكن الحديث عن شح الخشب، وإرادة السوافة بعدم بناء الطابق العلوي وذلك لحماية الحريم من نظرات الرجال الأجانب ويجب أن نضع أيضا في الاعتبار إضافة لشح الأخشاب في المنطقة وتوفر منتج طبيعي بكثرة وهو الجبس، واعتماد القباب له فضل كبير في إضفاء خصوصيات لقرى المنطقة.

1_ **المجال المكاني:** يقع حي 8 ماي 1945 بالجهة الشرقية للولاية يحده من الشمال بلدية حساني عبد الكريم، ومن الجنوب حي النزلة ومن الشرق بلدية الطريفواوي ومن الغرب حي تكسبت الشرقية، يضم حي 8 ماي أربعة وحدات جوارية وهي:

_ حي 8 ماي الشمالي _ حي 8 ماي الشرقي _ حي 8 ماي الرئيسي _ حي الناظور تبلغ مساحة حي 8 ماي الشمالي 118 هكتار، وحي 8 ماي الشرقي تبلغ مساحته 60 هكتار بينما حي 8 ماي الرئيسي تبلغ 55,6 هكتار في حين حي الناظور تبلغ مساحته 132

¹ موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، ط2، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006، ص 167.

هكتار، وبهذا فالمساحة الإجمالية للحي بأكمله تبلغ 365,6 هكتار، كما يقدر عدد السكان بالحي 27557 نسمة، وإجمالي عدد المساكن 6526 مسكن.

2_ المجال الزمني: ويتمثل في فترة جمع المادة العلمية وهو الجانب النظري وقد استغرق ثلاثة أشهر من شهر نوفمبر 2016 إلى شهر جانفي 2017، أما بالنسبة إلى فترة جمع البيانات قد استغرقت شهر، في فترة مابين شهر مارس 2017 إلى غاية شهر أفريل 2017، وكان كذلك عبر عدة مراحل قبل عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة والمجال المكاني وهذا من قبل بعض المؤسسات العمومية والخاصة وبعدها تم النزول إلى الميدان وتوزيع الاستمارة.

3_ المجال البشري: أجريت دراستنا في حي 8 ماي 1945 وبالتحديد في التجمع السكني يضم 1388 مسكن، ويقع في الجهة الشرقية من الحي ومن الخصائص الثقافية والاجتماعية كذلك، الأمر الذي أدى إلى نوع من الاختلاف والتنوع عموما في العينة التي تم تطبيق الاستمارة عليها.

_ تحديد العينة وطريقة اختيارها: في هذا الإطار تم تحديد العينة والتي تعني دراسة مجموعة مختارة من الناس من بين كل أفراد المجتمع دون تغيير خصائص المجتمع، ويعرف المعجم الديمغرافي العينة: بأنها دراسة جزء من المجتمع بقصد الحصول على المعلومات الخاصة لهذا المجتمع وذلك بدل من دراسة جميع مفرداته، ونظرا لكون موضوع بحثنا حول نمط السكن العمودي ومدى ملائمة للأسرة في المجتمع الحضري بولاية الوادي، اخترنا عينة عشوائية ضمن قاطني هذا الحي للتعرف على مدى صدق فرضيات الدراسة من عدمها، وتعميم نتائج بحثنا الميداني¹.

ونظرا لصعوبة الحصول على عينة احتمالية ممثلة اعتمدنا على أسلوب المعاينة الغير احتمالية وبهذا اخترنا العينة العمدية أو القصدية التي تخدم أهداف البحث.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على 100 أسرة داخل التجمع السكاني بحي 08 ماي 1945.

¹ مديرية التعمير والهندسة لولاية الوادي.

رابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية:

الأساليب الإحصائية تتم الاعتماد في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات: تطلق على عدد الحالات من مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات بظهور حالات أو قيم عدد الأفراد داخل العينة ويرمز لها بالرمز (ك) يعني تكرار.
- النسب المئوية: تعرف ب(%) وتعطى بالعلاقة التالية:
النسبة المئوية = (عدد التكرارات $\times 100$) / العدد الكلي للعينة

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية التي تم تطبيقها في هذه الدراسة، كانت بمثابة تنفيذ الخطة العامة للبحث عن طريق تطبيق المنهج الوصفي والأدوات التي جمعنا بها البيانات وكذا العينة المختارة، وكانت أيضا كوسيط بين الجانب النظري للدراسة واستخلاص للنتائج النهائية، أي بمثابة المفضل بينهما وهذا للوصول إلى نتائج أكثر يقين وقريبة من الواقع.

الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: تفريغ البيانات وتحليلها

ثانياً: تحليل الفرضيات

1_الفرضية الأولى

2_الفرضية الثانية

3_الفرضية الثالثة

التوصيات

الخاتمة

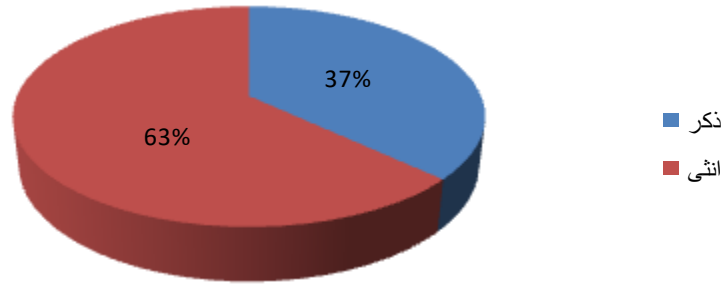
أولاً: تفرغ البيانات وتحليلها

• البيانات الشخصية:

الجدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	37%
أنثى	63	63%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس



من خلال معطيات الجدول رقم (05) والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس والتي توضح لنا أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور، حيث قدرت نسبة الفئة الأولى ب 63%، في حين بلغت نسبة الفئة الثانية 37%، ومن هنا نقول أن فئة النساء هم الأغلبية كونهم ماكنات بالبيت عكس الذكور فيقضون جل أوقاتهم في الخارج سواء كان ذلك في العمل أو في أماكن أخرى، إذ يمكن اعتبار هذه الفئة من النساء بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في المحافظة على المحيط وتوعية الأبناء.

الجدول رقم (06) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
(24_20)	34	%34
(29_25)	21	%21
(34_30)	19	%19
(39_35)	11	%11
(44_40)	10	%10
45 فما أكثر	5	%5
المجموع	100	%100

من خلال المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه وجود تنوع في الفئات العمرية أي تنوع الأجيال في أفراد العينة من شباب وكهول، مع وجود فئة ضئيلة من الشيوخ، وهذا ما وجدناه في الفئة العمرية 20_24 والتي شكلت النسبة الأكبر حيث قدرت %34 والتي تمثل فئة الكهول، وهذا يدل على أن نسبة الشباب في حي 8 ماي 1945 مرتفعة.

الجدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	18	%18
متزوج	47	%47
مطلق	15	%15
أرملة	20	%20
المجموع	100	%100

تعتبر الحالة المدنية من أهم خصائص الأسرة، حيث نجد أزمة السكن في أي منطقة تكمن في رغبة الأفراد المتزوجين بالانفصال عن أهاليهم والإقامة في مساكن مستقلة، وتبين معطيات الجدول أن %47 من أفراد العينة متزوجين ومسؤولين عن أسر تليها مباشرة فئة الأرامل ب%20، أما نسبة العزوبية %18 حيث تدل على تحمل الأفراد لمسؤولية وأعباء

العائلة وتدل كذلك على وعي السكان بضرورة إقامة السكن قبل الزواج، أما نسبة المطلقين قدرت بـ15% وهي نسبة ضئيلة وتعد اصغر نسبة بالنسبة لأفراد العينة.

الجدول رقم (08) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

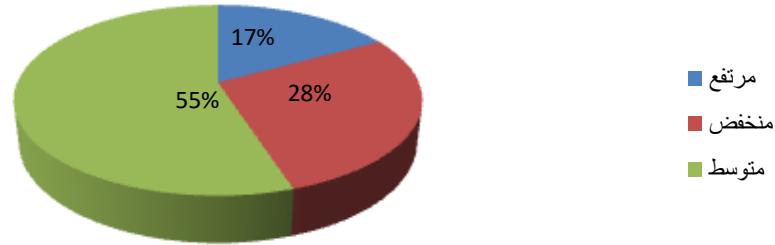
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
أمي	5	5%
ابتدائي	10	10%
متوسط	23	23%
ثانوي	27	27%
جامعي	35	35%
المجموع	100	100%

إن النمط العمراني لأي منطقة تعكس المستوى الثقافي للسكان، هذا الأخير له علاقة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي كذلك، خاصة وان المؤسسات التعليمية تعتبر من أهم المرافق الواجب توافرها في المدينة، وكل المدن تسعى جاهدة إلى القضاء أو بالأحرى التخفيف من نسبة الأمية، وذلك من خلال توفير المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها حيث ترتفع نسبة الأمية في الأرياف وخاصة بالنسبة للإناث وذلك راجع إلى العادات والتقاليد السائدة، ومن خلال الجدول أعلاه فان نسبة الأمية في الحي المدروس ضئيلة وتقدر بـ5% وكانت أعلى النسب المسجلة هي نسبة الثانويين والجامعيين والمقدرة بـ62% ولهذه الفئة دور كبير من خلال مستوى الوعي لديهم فيما يخص تقديم الطلبات للحصول على سكن أو الادخار لإقامة سكن مستقل، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفع في منطقة ما كلما كان الأفراد واعيين بضرورة تنظيم النسل من جهة والحفاظ على المنطقة التي يسكنون بها من جهة أخرى، أما بقية المستويات التعليمية نجد الابتدائي سجل نسبة 10% ويرجع ذلك إلى ترك مقاعد الدراسة مبكرا لعدم وجود مدارس إكمالية في مناطق إقامتهم السابقة وظروف اجتماعية قاهرة، كذلك بالنسبة للمستوى التعليمي المتوسط فسجل نسبة 23%.

الجدول رقم (09) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
مرتفع	17	17%
منخفض	28	28%
متوسط	55	55%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي



من خلال المعطيات المبينة لنا في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 55% للإفراد ذوي الدخل المتوسط هي الأكثر، تليها فئة ذوي الدخل المنخفض بـ 28%، ومن هنا نستنتج أن معظم أفراد العينة هم من الطبقة الوسطى، فيما خصت نسبة 17% افراد ذوي الدخل المرتفع.

الجدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	19	19%
عامل يومي	40	40%
موظف	36	36%
متقاعد	5	5%
المجموع	100	100%

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه بان أغلب أفراد العينة يعملون، وهذا ما تمثله نسبة 76% لكلا الفئتين العامل اليومي والموظف وهذا راجع إلى أن أرباب الأسر واعيّن بالحالة المعيشية التي تعيشها الأسر وكثرة المتطلبات المنزلية، مما اثر على وضعية السكن وحالته وخلق مشاكل داخل الأسرة، كل هذا دفع بالأرباب إلى الخروج للعمل، أما بالنسبة للعاطلين عن العمل 19% راجع إلى أن جزء من أفراد العينة كانوا نساء ماكثات في البيت، تليها نسبة المتقاعدين كأصغر نسبة قدرت ب5% .

الجدول رقم(11) يبين عدد الأشخاص العاملين بالأسرة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
3_1	70	70%
5_4	20	20%
5 فما فوق	10	10%
المجموع	100	100%

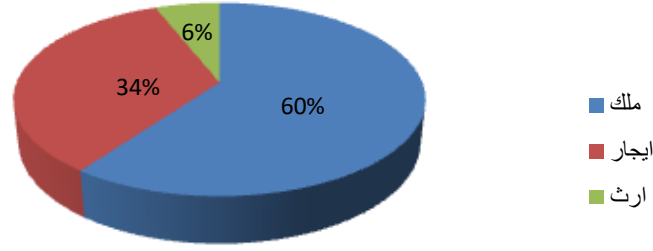
من خلال معطيات الجدول رقم (11) نرى أن عدد الأفراد العاملين بالأسرة كانت نسبتهم 70% بالنسبة للفئة (3_1) تمثلت في عمل الزوج والزوجة معا، أما الفئة (5_4) كانت نسبتهم 20% والفئة الأصغر هي (5 فما فوق) كانت نسبتهم 10%.

• خصائص المسكن ومدى ملائمتها لنمط الأسرة وحجمها:

الجدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ملك	60	60%
إيجار	34	34%
ارث	6	6%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم



من خلال الجدول رقم (12) أعلاه الذي يوضح طبيعة السكن نجد أن ما نسبته 60% من مساكن أفراد العينة هي ملكية خاصة، وطالما أن الحي ذو نشأة حديثة وبالرغم من غلاء مواد البناء تمكنوا من بناء سكناتهم، وهذا يدل على أن ساكني هذا الحي أغلبهم ملاك وهذا يوضح أن مستواهم المادي معقول، ثم تلي هذه النسبة فئة المستأجرين بنسبة 34%، أما نسبة المساكن الموروثة فقدت بـ 6%.

الجدول رقم (13) توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم:

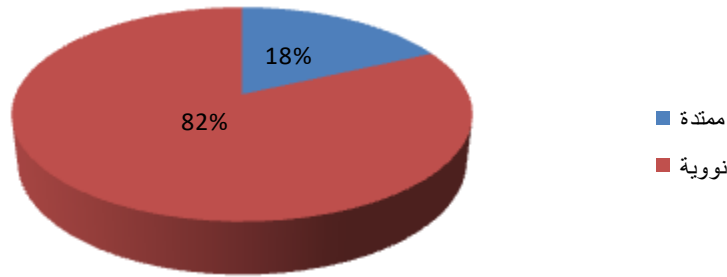
النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
10%	10	3_1
60%	60	6_4
30%	30	7 وأكثر
100%	100	المجموع

انطلاقاً من الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة، حيث نجد أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة تتكون عائلاتهم من 4 إلى 6 أفراد، وهذا ما أحصيناه بنسبة 60% وهذه النسبة تعبر عن متوسط الأفراد في كل أسرة وهي نسبة تعبر عن حجم لا بأس به مقارنة مع من لديهم أكثر من 6 أبناء وذلك بنسبة 40% .

الجدول رقم (14) توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ممتدة	18	18%
نووية	82	82%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة



من خلال الجدول أعلاه يبين نوعية الأسرة، حيث أجابوا نسبة 82% من أفراد العينة أن أسرهم نووية، وهذا راجع إلى نوعية السكن يناسبهم، أما بالنسبة للأسر الممتدة فكانت بنسبة 18%.

الجدول رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب مدى الرضا عن مساحة المسكن:

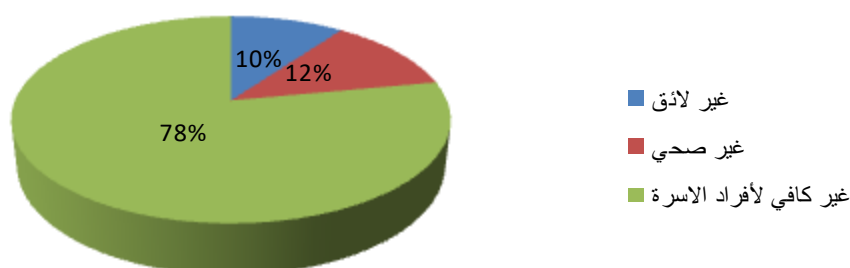
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	55%
لا	45	45%
المجموع	100	100%

يبين لنا الجدول رقم (15) أن ما نسبته 55% من أفراد العينة أجابت على رضاها عن المسكن، فيما بلغت نسبة الأفراد الغير راضين عن هذا السكن 45%، وكما نلاحظ أن النسبة متقاربة لحد ما، وعليه نستنتج أن السكنات الاجتماعية بحي 8 ماي ليست كفأة بما يلزم.

الجدول رقم (16) توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
غير لائق	10	10%
غير صحي	12	12%
غير كافي لأفراد الأسرة	78	78%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم الرضا عن المسكن



ومن خلال الجدول رقم (16) يتبين لنا أسباب عدم رضا أفراد العينة الذين صرحوا بعدم رضاهم عن سكناتهم، أن سبب ذلك يعود إلى أن السكن غير كاف لأفراد الأسرة، وذلك بنسبة تقدر ب 78% وهذا دائما يعبر عن المشكلة القائمة وهي أزمة السكن التي لا يزال قطاعات كبيرة من المجتمع الجزائري تعاني منها.

الجدول رقم (17) يبين مكان الإقامة السابق لأفراد العينة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ريفي	68	68%
مدينة	32	32%
المجموع	100	100%

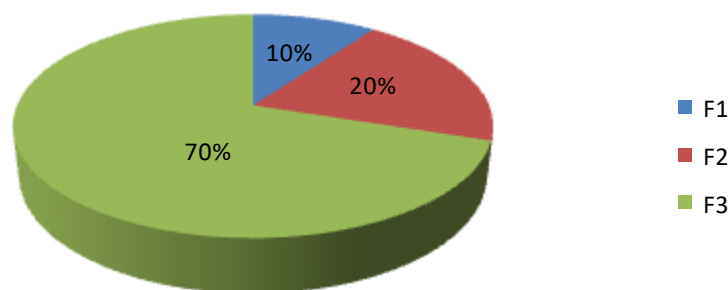
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان 68% من أفراد العينة اقرروا بان سكن رب الأسرة فكانت نسبة السكن في الريف تمثل اكبر نسبة والتي قدرت ب 68%، وهذا ما يبرز الخلفية الريفية لأفراد عينة البحث وانتسابها إلى جذور وأصول ريفية وكتحصيل حاصل

حملهم للخصائص الاجتماعية والثقافية الريفية المتمسة بالبساطة وعلاقات الجيرة الحميمة مع الافتقار للثقافة الحضرية والتعامل بمدنية، في حين كان سكن رب الأسرة في الحضر تتمثل ب32% من الإجابات وبذلك فهي تمثل الفئة الحاملة للخصائص الاجتماعية والثقافية الحضرية المتمسة بالانقسامية واختفاء علاقات الجوار وإذا كانت هناك علاقات لا تتعدى المصلحة ثم تزول ليبقى الفرد يعيش في انعزال داخل وسط مغلق لا يتعدى البيت ومكان العمل.

الجدول رقم (18) يبين عدد الغرف بالمسكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
غرفة	10	10%
غرفتين	20	20%
ثلاثة غرف	70	70%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين عدد الغرف بالمسكن



نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 70% من أفراد العينة التي أجابت بان عدد غرفهم 3 غرف داخل المسكن، وهذا العدد قليل مع حجم الأسرة خاصة وان اغلب أفرادها يفوق 6 أفراد، وما تؤكد عليه النسبة الثانية والتي قدرت ب 20% من أفراد عينة البحث الذين اقروا بان مسكنهم يعاني من قلة الغرف مع تزايد ملحوظ في عدد أفراد الأسرة وهذا ما يولد تزامم داخل المسكن ويجعل الأفراد غير مرتاحين داخلة، أما بالنسبة 10% هي كانت اقل نسبة.

الجدول رقم (19) يبين كيفية المسكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
ضيق	60	60%
متوسط	30	30%
واسع	10	10%
أخرى	0	0%
المجموع	100	100%

تبين معطيات الجدول أعلاه المتعلق بكيفية المسكن، أن النسبة 60% من عينة البحث صرحوا بان كيفية السكن كانت ضيقة، بينما صرحوا 30% بأنها كانت بحالة متوسطة، وأما بالنسبة للبحث العينة قالوا بالنسبة 10% ، وهذا راجع إلى عدم إعطاء آراء الدولة لأفراد هذه الأحياء.

الجدول رقم (20) يبين نوعية المسكن قبل الانتقال للسكن الحالي:

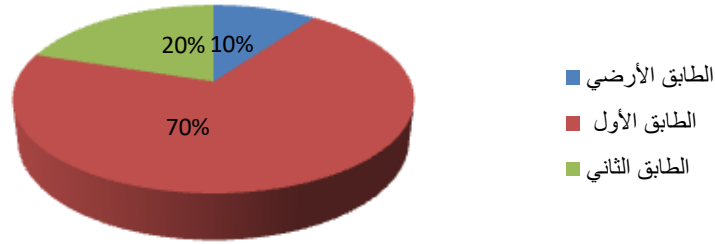
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
فيلا	10	10%
سكن أفقي	90	90%
أخرى	0	0%
المجموع	100	100%

من خلال معطيات الجدول أعلاه والذي يمثل نوعية المسكن قبل الانتقال للسكن الحالي، حيث أجابوا نسبة 90% من أفراد العينة أنهم كانوا يقطنون سكن أفقي، وهذا راجع إلى اتساع المسكن، أما نسبة 10% أجابوا بنوع فيلا.

الجدول رقم (21) يبين كيفية موقع السكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
الطابق الأرضي	10	10%
الطابق الأول	70	70%
الطابق الثاني	20	20%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين كيفية موقع السكن



حسب معطيات الجدول رقم (21) والخاص بكيفية تموقع المسكن وقد شكلت أعلى نسبة 70% أجابوا بان الطابق الأول يساعد الأسرة على استقرارهم، وقد بلغت النسبة التي تليها 20% أجابوا بموقع الطابق الثاني لأنه غير مريح، أما اقل نسبة تمثل 10% من الطابق الأول.

الجدول رقم (22) يبين مدة الإقامة في هذا السكن:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
0%	0	اقل من سنة
10%	10	2سنوات _3سنوات
40%	40	4سنوات _6سنوات
50%	50	7 سنوات فأكثر
100%	100	المجموع

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين حالات مدة الإقامة بالمسكن، نرى أن بالنسبة للفئتين من (2الى 6) فتمثلت نسبة 50% وهذا راجع إلى اغلب العوائل المدروسة قدمت طلبات سكن، والفئة من (7 سنوات فأكثر) كانت نسبتهم 50%، وهذا ما يؤكد لنا على عمق أزمة السكن.

الجدول رقم (23) يبين كيفية ملائمة عدد الغرف وأفراد الأسرة:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
20%	20	نعم
80%	80	لا
100%	100	المجموع

من خلال الجدول رقم(23) يوضح ملائمة عدد الغرف أفراد الأسرة، أن نسبة 80% من أفراد العينة أجابت على عدم ملائمة عدد الغرف، أما نسبة 20% على كيفية ملائمة لعدد الغرف.

الجدول رقم (24) يبين إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	20%
لا	80	80%
المجموع	100	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل إمكانية وجود أفراد آخرين بالمسكن، وكانت نسبة 20% من أفراد العينة ويؤكدون أن هناك أهل وأقارب يسكنون معهم، وهذا ما يعكس الخلفية الاجتماعية والثقافية ذات الأصول الريفية و متمسكون بديننا الإسلامي من خلال إيصال صلة الرحم، أما بنسبة 80% أجابوا بعدم وجود أفراد آخرين من غير أفراد أسرته.

الجدول رقم (25) يبين مدة استغراق الحصول على السكن:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
من 2سنوات إلى 4 سنوات	10	10%
من 4سنوات إلى 6سنوات	30	30%
6سنوات فما أكثر	60	60%
المجموع	100	100%

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين مدة الاستغراق للحصول على المسكن، نرى أن نسبة الفئتين من (2 سنوات إلى 6 سنوات)، فتمثلت نسبة 40% وهذا راجع إلى أن اغلب الأسر المدروسة قدمت طلبات السكن، وهذا ما تشبه الفئة من (6 فما أكثر) كانت نسبتهم 60% وهذا ما يؤكد لنا على عمق أزمة السكن.

الجدول رقم (26) يبين مدى الاستقرار في المسكن:

النسبة المئوية	التكرار		الاحتمال	
	%83	83	33	الحالة المزرية بالمسكن السابق
9			الانفصال عن الأسرة الكبيرة	
2			الإيجار معقول	
40			لم يكن لديك مسكن	
0			أخرى تذكر	
%16	16			لا
%100	100		المجموع	

نلاحظ من المعطيات المبينة في الجدول أن الأغلبية الساحقة من عينة البحث أكدوا أنهم مدى استقرارهم بمسكنهم بنسبة 83%، حيث ارجعوا ذلك إلى حالتهم المزرية بالمسكن لان اغلبهم كانت حالتهم مزرية، أما نسبة 10% صرحوا على عدم الاستقرار.

• مدى ملائمة السكن العمودي والعلاقات الاجتماعية للأسرة السوفية:

الجدول رقم (27) يبين مدى الشعور بالراحة والحرية داخل المسكن:

النسبة المئوية	التكرار		الاحتمال	
	%78	78	40	ضيق المسكن
20			الازدحام داخل المسكن	
18			حجم الأسرة كبير	
0			تصميم المسكن غير ملائم	
%22	22		نعم	
%100	100		المجموع	

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 22% من أفراد العينة يشعرون بالراحة والحرية داخل مسكنهم وهذا ناتج عن قلة عدد الأفراد، في حين بلغت نسبة 78% من الأفراد الذين صرحوا بأنهم لا يشعرون بالراحة والحرية داخل منازلهم، وهذا راجع إلى كبر حجم الأسرة أو بسبب ضيق السكن وعدم توافرها مع المجال السكني، كل هذا مرتبط بالخلفية الاجتماعية للأفراد ونقص الوعي لديهم بضرورة تنظيم النسل وبالتالي يحدث ازدحام داخل المسكن مما يؤثر سلباً على نفسية الفرد وعدم شعوره بالراحة والحرية. أي أن هناك نوع من الشعور والإحساس بالحرية في المسكن مع وجود نوع من عدم الراحة بسبب ضيق السكن.

الجدول رقم (28) يبين المكان المفضل لتجمعهم لتناول الوجبات:

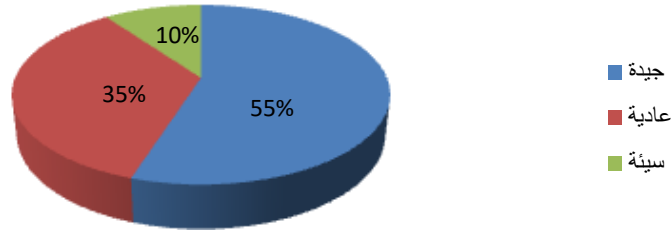
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
غرفة الاستقبال	10	10%
المطبخ	19	19%
أخرى	71	71%
المجموع	100	100%

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة 71% من الأسر تفضل تناول الوجبات في أماكن أخرى أما نسبة 19% يتناولون الوجبات في المطبخ تليها نسبة 10% في غرفة الاستقبال.

الجدول رقم (29) يبين علاقات أفراد الأسرة فيما بينهم:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	55	55%
عادية	35	35%
سيئة	10	10%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين علاقات أفراد الأسرة فيما بينهم



من خلال معطيات الجدول رقم (29) والذي يبين كيفية العلاقة بين أفراد الأسرة، نلاحظ أن اغلب أفراد العينة علاقتهم جيدة بين بعضهم البعض وهذا ما تبرزه لنا بنسبة 55%، وفي حين يرى آخرون أن علاقتهم عادية بنسبة 35%، وان اقل نسبة كانت 10% تمثل الفئة السيئة.

الجدول رقم (30) يبين كيفية تبادل الأسر زيارات مع الأقارب:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
30%	30	نعم
16%	16	لا
54%	54	أحيانا
100%	100	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا تبادل الأسر زيارات مع الأقارب، أن أغلبية الأسر كانت بنسبة 54%، وهذا راجع إلى نسبة تبادل الزيارات فيما بينهم، وكانت اقل منها هي 30%، وهذا راجع إلى أن عدد الغرف لا يسمح بالاكتماء، وكانت النسبة اقل 16%.

الجدول رقم (31) يبين مدى الشعور بالانزعاج عندما يزورك احد الأقارب:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
27%	27	نعم
73%	73	لا
100%	100	المجموع

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة لا يشعرون بالانزعاج عند زيارة احد الأقارب وهذا تمثل بنسبة 73%، ويرجع هذا إلى أن تعاليم ديننا الإسلامي حيث يحتنا على صلة الرحم، أما النسبة الأخرى حازت على الأقلية ب27%.

الجدول رقم(32) يبين كيفية علاقة الأسرة مع الجيران:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	30	30%
متوسطة	53	53%
سيئة	17	17%
المجموع	100	100%

من خلال النتائج المدونة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن العلاقات بين الجيران هي علاقات أكثرها متوسطة وهذا ما يؤكد حوالي 53% من أفراد العينة حيث يؤكد هؤلاء أن تلك العلاقات ماهي إلا علاقة الوجه لوجه وعلاقات تنشئ من خلال التفاعل مع بعض الجيران في سلالمة العمارة، إضافة إلى تبادل التحايا في الصباح والمساء وذلك من باب الاحترام واللباقة والأدب.

وفي المقابل هناك نسبة أخرى من عينة البحث تؤكد أن العلاقة مع الجيران جيدة كانت نسبتهم 30%، حيث يتبادلون الزيارات ويساعدون بعضهم البعض فعلاقتهم وثيقة ومتماسكة للغاية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء الجيران لهم مستوى ثقافي واحد، ولكن هذه العلاقات الجيدة بين بعض الجيران لا تنفي وجود علاقات سيئة بين أفراد آخرون وقد قدرت نسبتهم ب17% وهؤلاء السكان يشكون وباستمرار من سوء علاقاتهم بجيرانهم ويؤكدون أن التفاعل معهم أو إقامة أي علاقة معهم يعتبر ضرب من الجنون، هذا التخوف نابع من الاختلاف الثقافي، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وحتى التعليمي وعدم الاحترام والإزعاج والاصطدام معهم.

الجدول رقم (33) توزيع أفراد العينة وما إذا كان السكن العمودي يساعد على تربية الأطفال:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	27%
لا	73	73%
المجموع	100	100%

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الأغلبية الساحقة كانت نسبتهم 73% وهذا راجع إلى عدم مساعدة السكن العمودي على تربية الأطفال، وبالرغم من ما أظهرته النسبة 27% كانت اقل.

الجدول رقم (34) توزيع أفراد العينة وما إذا كان السكن العمودي يساعدهم على انعزالهم من الأسرة:

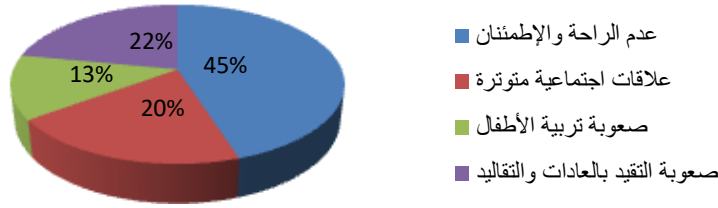
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	55%
لا	45	45%
المجموع	100	100%

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة والتي تمثلت نسبتهم ب 55% وهذا يعود إلى أن السكن العمودي لا يناسبهم، أما النسبة 45% لان أهل الريف كانوا يعيشون في السكن الأفقي.

الجدول رقم (35) يبين المشاكل التي تعاني منها الأسرة القاطنة بالعمارة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
عدم الراحة والاطمئنان	45	45%
علاقات اجتماعية متوترة	20	20%
صعوبة تربية الأطفال	13	13%
صعوبة التقيد بالعادات والتقاليد	22	22%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين المشاكل التي تعاني منها الأسرة القاطنة بمسكن في عمارة



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة يشكون عدم ارتياحهم في العمارة بنسبة 45% وهذا راجع إلى عدم استقرار الأفراد فيها، أما النسبة الأقل كانت تمثل 22% وهي صعوبة تقيدهم بالعادات والتقاليد لأن أغلبية أهل الريف كان يناسبهم السكن العمودي أكثر، وأقل نسبة فقد تمثلت في صعوبة تربية الأطفال ب 13%.

الجدول رقم (36) توزيع أفراد العينة حسب المسكن الملائم لهم:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
72%	72	سكن فردي
28%	28	سكن في عمارة
100%	100	المجموع

من خلال المعطيات المدونة أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة كانوا مؤيدين للسكن الفردي حيث تمثلت نسبتهم ب 72% لأنهم يفضلونه من ناحية الراحة والاستقرار والاستقلالية أكثر من السكن في عمارة، أما 28% من المبحوثين الآخرين كانوا مؤيدين للسكن في العمارة.

• مواقف أفراد العينة حول السكن في العمارة:

الجدول رقم (37) آراء أفراد العينة حول السكن في العمارة:

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمال
30%	30	نعم
70%	70	لا
100%	100	المجموع

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح أن الفئة الغالبة كانت معارضة بنسبة 70% وهذا راجع إلى أن السكن الأرضي أفضل من السكن في العمارة لان به مشاكل تحدث مع الجيران، وطبيعة المنطقة وكذا العادات والتقاليد التي لا تتماشى مع مجتمعنا السوفي ولا يتمتع صاحبه بالحرية، أما بالنسبة لـ 30% كانت عينة الأفراد كانوا مؤيدين للسكن في العمارة حيث لا يوجد لديهم أطفال أو هم من مجتمع آخر غير مجتمعنا السوفي.

الجدول رقم (38) يبين آراء أفراد العينة في العلاقات الاجتماعية بالسكن في العمارة:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	52%
لا	48	48%
المجموع	100	100%

من خلال الجدول أعلاه يوضح أفراد العينة العلاقات الاجتماعية بين السكان في العمارة، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة بنسبة 52% يرجع إلى أن العلاقات مع الجيران تكون جيدة بالنسبة لمجتمعنا السوفي، أما نسبة 48% فتمثل القيمة الأقل وهذا راجع إلى أن هناك عدم راحة وتوتر للعلاقات الاجتماعية بين سكان العمارة.

الجدول رقم (39) يبين المشاكل التي تعاني منها الأسرة عند السكن في العمارة:

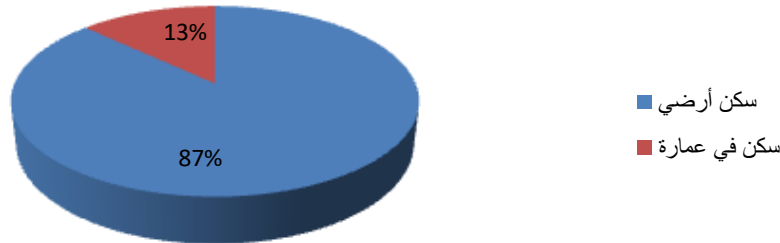
الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
العزلة عن الأسرة الكبيرة	40	40%
ضعف العلاقات الاجتماعية	20	20%
مشاكل صحية	18	18%
مشاكل مع الجيران	22	22%
أخرى	0	0%
المجموع	100	100%

من خلال الجدول أعلاه نرى أن الفئة الساحقة تمثلت بنسبة 40% وهذا راجع إلى أن الانفصال عن الأسرة الكبيرة لإنقاص الضغط عليهم، أما النسبة الثانية تمثلت ب 22% مشاكل مع الجيران لان السكن في العمارة يكون الفرد فيها غير مرتاح، أما نسبة 20% تمثلت في ضعف العلاقات الاجتماعية وهذا راجع إلى انه لا يتماشى مع العادات والتقاليد لأفراد العينة، وفي الأخير كانت نسبة 18% تمثل مشاكل صحية منها عدم التهوية والضغط وكذا رمي القمامة في الأماكن الغير مخصصة لها مما انجر عنه انتشار الحشرات.

الجدول رقم(40) يبين نوع السكن الملائم للأسرة السوفية:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
سكن ارضي	87	87%
سكن في عمارة	13	13%
المجموع	100	100%

دائرة نسبية تبين نوع السكن الملائم للأسرة السوفية



من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه يتضح لنا أغلبية أفراد العينة يفضلون السكن الأرضي حيث قدرت نسبتهم ب 87%، وهذا لان طبيعة المجتمع السوفي مجتمع محافظ وكل فرد في المجتمع يريد سكن مستقل به من ناحية الاستقلالية والراحة أكثر من المسكن في عمارة وكذا الأحياء التي كانوا يقطنون بها منذ الصغر، وفي الجانب الآخر نرى أن 13% من أفراد العينة يحبذون السكن في العمارة حيث تعد نسبة ضئيلة مقارنة بالسكن الأرضي.

ثانياً: تحليل الفرضيات:

إن عرض النتائج هو بالضرورة التحقق من صدق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة والتي حققتها زبدة تحليل الأرقام المستقاة من الواقع موافقة لمنطلقات الدراسة النظرية. ونحن في هذه الدراسة انطلقنا من الفرضية الرئيسة التالية:

✓ نمط السكن العمودي ملائم للأسرة السوفية في المجتمع الحضري.

والتي انبثقت عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1_ السكن في العمارات الجديدة التي تتكون من مساكن بها غرفتين أو ثلاثة غرف ملائمة للأسرة السوفية في المجتمع الحضري.

2_ التخطيط للسكن يأخذ بعين الاعتبار بخصائص الأسرة السوفية في المجتمع الحضري بولاية الوادي.

3_ نمط السكن يتماشى مع الطابع الثقافي للأسرة السوفية في المجتمع الحضري

_الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال دراستنا النظرية والميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج الخاصة بالفرضية، وهذا ما تأكد لنا من خلال ما لاحظناه من عدم رضا عينة الدراسة عن السكن، وهذا لعدة أسباب فحسب نتائج الجدول رقم (16) الذي يبين آراء أفراد العينة عن عدم رضاهم عن المسكن حيث أخصته نسبة 78%، بسبب أنهم غير كافي لعدد أفراد العائلة، كما تبين لنا من خلال الجدول رقم (18) أن نسبة 70% من أفراد العينة لديهم ثلاث غرف داخل المسكن وهذا العدد قليل مع حجم الأسرة وخاصة وإن اغلب أفرادها يفوق ستة أفراد.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن السكن في العمارات الجديدة التي بها غرفتين أو ثلاثة غرف غير ملائمة للأسرة السوفية في المجتمع الحضري، وهذا يعود لأن السكن غير لائق للعيش بسبب وجود اكتظاظ داخل المسكن الواحد.

مما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبينناها لم تتحقق.

_الفرضية الفرعية الثانية:

إن الرغبة في الحصول على سكن خاص لأسرة واحدة ويكون ملائماً ويتوافق مع حجم العائلة ويكون مخصص للذكور والإناث واستقبال الضيوف في تصميمه، كذلك يشترط أن يكون سكن يحافظ على خدمة الأسرة وخصوصياتها وفقاً للعادات والتقاليد هو أهم مطلب ويدخل ضمن الأولويات المسطرة لمجتمع البحث، هذه المميزات لا تكاد توفرها البرامج

والمخططات السكنية لأنها لا تضع في عين الاعتبار حجم الأسرة والخصوصية المنفردة بها كاسرة مسلمة ومحافظة.

إن هذه المساكن الحديثة "سكنات العمارات" تصميماتها مستوردة واعدت على مستوى المكاتب دون إجراء أي دراسات اجتماعية أو بالأحرى النزول إلى الميدان واخذ آراء الأفراد في نوعية هذه النماذج ومدى توافقها وملائمتها للخصائص الاجتماعية المميزة للفرد، فهذه النماذج اعدت خصيصا لأفراد لا ينتمون إلى ثقافة وعادات وتقاليدها مجتمعنا المسلم، لذلك فهي تقريبا عاجزة عن تقديم الوظائف والخدمات المنتظرة منها وهذا ما جعل الأفراد الساكنين يحسون بعدم الراحة والاطمئنان وذلك بنسبة 45% من الجدول رقم (35) وخاصة بالنسبة للأفراد الذين كانوا يقيمون في الأرياف وفي مساحات سكنية واسعة هذا ما جعل البعض يتأقلم ويتكيف مع الوضع لأنه ليس لديهم حل آخر حتى لو كانت الظروف ضاغطة، في حين هناك نسبة أخرى من عينة البحث ادخرت وقامت ببناء سكنات فردية هي بصدد الانتقال إليها.

مما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبيناها لم تتحقق.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لقد وضحت لنا التحاليل الخاصة بالفرضية الثالثة "أن الطابع الثقافي له سبب في مشكلة السكن" حيث أن كبر حجم العائلة مرتبط أساسا بالخلفية الاجتماعية للأفراد، حيث أنهم وكما ذكرنا معظمهم ذو أصول ريفية، وبالتالي يحملون الخلفية الريفية مما ولد لديهم عدم الوعي بضرورة تنظيم النسل للحد من الزيادة السكانية حيث أصبحت غير قادرة على استيعاب هذه الأحجام الكبيرة من الأفراد مع مقابلة عدد صغير من الغرف، وهذا مما يؤدي إلى الاستعمال المتعدد للغرف وهو ما خلصنا إليه في تحليلنا بجدول تقسيم المسكن، حيث أن هناك أولاد متزوجون يسكنون مع آبائهم وهذا راجع إلى خلفياتهم الاجتماعية التي تستند إلى التركيبة الاجتماعية البدوية.

مما سبق نستنتج بأن الفرضية التي تبيناها قد تحققت.

الخاتمة

الخاتمة:

كان للنمو الحضري عوامل عديدة وفاعلة أدت إلى نمو المدن بسرعة هائلة ومن أهم هذه العوامل السكانية بما فيها الزيادة الديمغرافية والهجرة الريفية المتخذة لاتجاه واحد نحو المدن، وكان للسياسة الاستعمارية وسياسة التنمية للوطن قائمة على إرساء عمليات التصنيع عاملا فعالا في جلب واستقطاب المهاجرين وخاصة الريفيين لذلك طرحت أزمة ملائمة السكن نفسها كواقع معاش كأزمة حادة تحتاج إلى تدخل حلول سريعة وناجحة، إضافة إلى عملية التحول الاجتماعي من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية كلها عوامل فاعلة أدت إلى تقادم الأزمة.

إضافة إلى أن المخططات والبرامج السكنية التي وضعتها الدولة لها نقائص، حيث أنها لا تلبى خصائص الأسر من حيث حجمها والخدمات المتوفرة في المجال الحضري خاصة الضرورية منها، كذلك الطابع الثقافي والاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف الأفراد كل هذه العوامل والأسباب زادت من تقادم هذه المشكلة التي أصبحت تفرض نفسها أمام الواقع المعاش، والذي يلزم الدولة والسلطات المعنية أن تتولى العناية اللازمة لهذا الميدان لتفادي وتقادم هذه المشاكل وتزايدها.

الاقتراحات:

من خلال ما تقدم في الدراسة نخلص في النهاية إلى بعض الاقتراحات تمثلت في:

- ❖ برمجة مساحات اكبر للسكن مع حجم الأسرة السوفية.
- ❖ تكثيف عدد السكنات ذات أربعة وخمسة غرف والتقليل من السكنات ذات غرفتين أو ثلاثة غرف.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار التجهيزات الترفيهية والتجارية في مخططات السكن.
- ❖ توعية سكان الحي الواحد من اجل الحرص على نظافة العمارات والحي للتقليل من التلوث الناجم عن انتشار النفايات وتطهير الحي خاصة خلال فصل الصيف.
- ❖ يجب توفير الخدمات قبل التوزيع.
- ❖ إتباع أساليب عملية ولا سيما في حالة إجراء الدراسة الميدانية الأولية لحاجيات السكان قبل البدء في تشييد المساكن.
- ❖ إعادة تهيئة وصيانة قنوات الصرف الصحي الرابطة بين العمارات للحد من الرطوبة الناتجة عن الخلل في توصيلها من جهة، بالإضافة إلى تجنب التلوث الناجم في حالة انفجارها وما ينجر عن ذلك من مشاكل من جهة أخرى.
- ❖ توفير المياه الصالحة للشرب وبصفة دائمة.
- ❖ توفير فرص العمل في مجالات مختلفة اجتماعية ثقافية واقتصادية وإدارية.... الخ وتوفير فرع إداري بالحي لافتقاره لذلك من جهة وللتخفيف من حدة البطالة وخاصة الشباب حامل الشهادات من جهة أخرى.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

✓ المعاجم باللغة العربية

- احمد زكي بدوي: المعجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، د ط، د س.

✓ الكتب

- بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2000.

- حميد خروف، بلقاسم سلاطينية، إسماعيل قيرة: الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.

- خلق الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2005.

- رجاء مكي طيارة: مقارنة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

- زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974.

- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية الإسكندرية، د ط، 1988.

- الصادق مزهد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، د ط، 1995.

- عبد الباسط محسن: علم النفس الصناعي، مكتبة غريب دار النشر، القاهرة، 1989.

- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، عين مليلة، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع.

- عبد الحميد فراح، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، جامعة القاهرة، 1980.

- عبد الرؤوف: عبد العزيز الجراودع، الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، د ط، د س.

- عبد العزيز بوودن: البحث الاجتماعي، المراحل والأساليب والتقنيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

- عبد القادر القصر: الهجرة من الريف إلى المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- عبد اللطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد قاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، 1989.
- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966.
- عزت عبد الكريم وآخرون: المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دس.
- علاء أسد ملاح: خصائص التحضر وعلاقته بالتنظيم العمراني والنمو الاقتصادي، دراسة حالة نابلس، فلسطين، د ط، 2006.
- فاتن مصطفى كمال، تأثير المسكن، مجلة المودة، القاهرة، فيفري، 2005.
- فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1988.
- فاروق زكي يونس: علم الاجتماع الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القاهرة، 1966.
- فاروق عباس حيدر: تخطيط المدن والقرى، دون دار النشر، دون مكان النشر، د ط، 1994.
- فتحي أبو عيانة: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط، 2000.
- لوجي صالح الزوي: علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قاز يونس بنغازي، ط1، 2002.
- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- محمد بالقاسم حسن بهلول: سياسية تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جزء 1، 1999.
- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1974.
- محمد عياصرة تأثر مطلق: مدخل إلى التخطيط الحضري، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، د ط، 2015.

- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، ط2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- ✓ الرسائل الجامعية:
- بوليف محمد أنور، إسماعيل تمرأيت: إنتاج السكن الجماعي بين الواقع ومبادئ التنمية المستخدمة، حالة مدينة 1و2باتنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي، 2012.
- حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة-علي منجلي-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.
- راببة نادية: المسكن والعائلة بعد الزواج الأبناء، رسالة ماجستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990/1991.
- روابحي سناء: النمو الحضري وعلاقته بمشكلات النقل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج الأخضر، بمدينة باتنة 2009/2008.
- شايب نور الإيمان، مخلعين إيمان، مذكرة لنيل شهادة مهندس.
- عجال خديجة: التحضر، التصنيع والنمو الحضري في الجزائر، دراسة ميدانية من ثلاثة أحياء حضر بوحزمة لمحافظة، بوزعرورة بمدينة عنابة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، عنابة، 1989، 1988.
- وناسي سهام: النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، من حي 1020 مسكن، بمدينة باتنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، 2008/2009.
- ✓ المجالات:
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مسكن يلبي احتياجات الجميع، الأمم المتحدة، 1992.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-
كلية العلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص علم اجتماع حضري
استمارة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

في إطار تحضير مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص علم اجتماع حضري "بجامعة الوادي"

وفي إطار دراستنا حول نمط السكن العمودي ومدى ملائمته للأسرة في المجتمع الحضري
بولاية الوادي.

نرجو أن تتفضلوا بملاً الاستمارة الموجودة بين أيديكم بالإجابة على جميع الأسئلة من خلال
وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة التي تعبر عن رأيكم، آمليين منكم أن تُبْدُو رأيكم
بصراحة في كل عبارة من عبارات هذا الاستبيان، ونؤكد لكم سرية المعلومات واستخدامها
لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام.

بيانات شخصية:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن 24 - 20 . 29 - 25 34 - 30
39 - 35 . 44 - 40 44 فأكثر
- 3- الحالة المدنية: أعزب متزوج مطلق أرملة
- 4- المستوى التعليمي : أمي ابتدائي متوسط ثانوي
جامعي
- 5- المستوى الاقتصادي: مرتفع منخفض متوسط
- 6- الحالة المهنية: عاطل عن العمل عامل يومي موظف
متقاعد
- 7- عدد الأشخاص العاملين بالأسرة :

المحور الأول: خصائص المسكن ومدى ملائمتها لنمط الأسرة وحجمها

- 8- هل هذا السكن: ملك إيجار ارث
- 9- عدد أفراد الأسرة :
- 10- نوع الأسرة: ممتدة نوية
- 11- هل تشعر بالرضي عن مساحة المسكن: نعم لا
- 12- في حالة عدم الرضا هل يرجع ذلك إلى: غير لائق غير صحي
غير كاف لأفراد الأسرة
- 13- مكان الإقامة السابقة: ريفي المدينة
- 14- هل هذا المسكن مكون من:
غرفة غرفتين ثلاثة غرف
- 15- كيف ترى مسكنك: ضيق متوسط واسع أخرى
- 16- ما نوع المسكن قبل الانتقال للسكن الحالي:
فيلا سكن أفقي أخرى
- 17- أين يقع المسكن: الطابق الأرضي الطابق الأول الطابق الثاني

18- منذ متى تقيم بهذا المسكن:

أقل من سنة 2سنوات- 3سنوات 4سنوات- 6سنوات 7سنوات فأكثر

19- هل يلاءم عدد الغرف أفراد الأسرة: نعم لا

20- هل يعيش معكم شخص آخر: نعم لا

21- كم استغرقت مدة الحصول على السكن:

22- هل اخترت الاستقرار في هذا المسكن: نعم لا

في حالة نعم لماذا الحالة المزرية بالمسكن السابق

الانفصال عن الأسرة الكبيرة

الإيجار معقول

لم يكن لديك مسكن

أخرى تذكر

المحور الثاني: مدى ملائمة السكن العمودي والعلاقات الاجتماعية للأسرة السوفية

23- هل تشعر بالراحة والحرية داخل المسكن: نعم لا

في حالة لا لماذا: ضيق المسكن

الازدحام داخل المسكن

حجم الأسرة كبير

تصميم المسكن غير ملائم

24- ما هو المكان المفضل لتجمع أفراد الأسرة لتناول الوجبات:

المطبخ غرفة الاستقبال غرفة أخرى

25- هل علاقات أفراد الأسرة بينهم: جيدة عادية سيئة

26- هل تتبادل الأسرة زيارات مع الأقارب: نعم لا أحيانا

27- هل تشعر بالانزعاج عندما يزوركم أحد الأقارب: نعم لا

28- كيف هي علاقة الأسرة مع الجيران: جيدة متوسطة سيئة

29- هل يساعد السكن العمودي على تربية الأطفال: نعم لا

30- هل يساعد السكن العمودي على انعزال الأسرة: نعم لا

- 31- ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الأسرة القاطنة بعمارة:
- | | | | |
|--------------------------|---------------------------------|--------------------------|-----------------------|
| <input type="checkbox"/> | علاقات اجتماعية متوترة | <input type="checkbox"/> | عدم الراحة والاطمئنان |
| <input type="checkbox"/> | صعوبة التقيد بالعادات والتقاليد | <input type="checkbox"/> | صعوبة تربية الأطفال |
- 32- ماذا تفضل حسب رأيك:
- | | | | |
|--------------------------|----------|--------------------------|--------------|
| <input type="checkbox"/> | سكن فردي | <input type="checkbox"/> | سكن في عمارة |
|--------------------------|----------|--------------------------|--------------|

المحور الثالث: مواقف أفراد العينة حول السكن في العمارة

33- حسب رأيك هل السكن في العمارة هو حل لمشكلة السكن في المجتمع بصفة عامة:

نعم لا

34- هل تعتقد حسب رأيك السكن في العمارة يعزز العلاقات الاجتماعية:

نعم لا

35- حسب رأيك ما هي المشاكل التي تعاني منها الأسرة عند سكن العمارة:

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| <input type="checkbox"/> | العزلة عن الأسرة الكبيرة |
| <input type="checkbox"/> | ضعف العلاقات الاجتماعية |
| <input type="checkbox"/> | مشاكل صحية |
| <input type="checkbox"/> | مشاكل مع الجيران |
| <input type="checkbox"/> | أخرى |

36- ما هو نوع السكن الذي تراه ملائم لأسرتك:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ